المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 28 تموز 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-انتصار لليمين في أعقاب قرار المحكمة العليا شرعنة البؤرة الاستيطانية "متسبي كركميم"

-رباب ابو صيام قتلت وابنتها بحضنها وهي القتيلة 63 (الليلة قتل شاب اخر من بلدة دير الاسد)

"معاريف":

-تقرير لمراقب الدولة حول فشل الاجهزة الامنية بأحداث أيار الماضي

-تشكيل حزب جديد: الروح الصهيونية

-الجيش ينشر خارطة لأنفاق حماس في المستشفيات والمدارس

-مقتل طفل يهودي في حادث طرق يتم تحويله إلى قضية أمنية

"هآرتس":

-العليا الاسرائيلية تقر إبقاء مستوطنة "متسبي كرميم" شرق رام الله رغم إقامتها على أرض خاصة

-إسرائيل دفعت تعويضات للمدن المختلطة في أحداث أيار العام الماضي وترفض تعويض البلدات العربية

-جامعة بئر السبع تقدم طالبة عربية لمحكمة تأديبية لاستعمالها كلمة شهيد خلال اقتباسها لشعر محمود درويش في ذكرى النكبة

"تايمز أوف إسرائيل":

. غانتس: إسرائيل تستطيع أن "تلحق ضررا جديا وتؤخر" البرنامج النووي الإيراني

.المحكمة العليا تصادق على بقاء البؤرة الاستيطانية "متسبيه كراميم" على أراضي فلسطينية

* * *

عين على العدو الخميس 28-7-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 9 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، كما صادرت آلاف الشواكل للاشتباه في أنها معدة لنشاط قومي، وتم ضبط أسلحة وذخيرة.
- **قناة كان العبرية** :أسفر تصادم سيارتين "إسرائيلية" وفلسطينية وجها لوجه قرب مفرق معاليه ليفونا الليلة الماضية عن مصرع مستوطن من سكان مستوطنة شفوت راحيل، كما أصيب 3 من أشقائه ووالدتهم بجروح متوسطة الى طفيفة – وجرح أيضا في الحادث فلسطينيان بصورة متوسطة.
- **مكتب غانتس** :قام وزير الدفاع بيني غانتس اليوم بجولة في غلاف غزة، بمشاركة نائب وزير الدفاع ألون شوستر، وقائد القيادة الجنوبية اللواء اليعازر توليدانو، ورئيس شعبة العمليات اللواء عوديد بسيوك، وقائد فرقة غزة العميد نمرود الوني، وقال غانتس: أنتهي من جولة حيث نعمل بشكل مكثف لخلق استقرار أمني لسكان الغلاف، ونواصل العمل من أجل عودة الجنود والمفقودين، مع السماح بخلق أساس اقتصادي أفضل لسكان غزة، وفي نفس الوقت الاستمرار في الإضرار بمحاولات حماس في التعاظم العسكري.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت الليلة قبل الماضية 8 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.

- **قناة كان العبرية :**إصابة "جندي إسرائيلي" خلال مواجهات اندلعت مع الفلسطينيين في بلدة أبو ديس شرق القدس الليلة الماضية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية :**مصادر مطلعة ترجح التوقيع على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و"إسرائيل" قبل شهر أيلول المقبل.
- **مكتب لبيد :**التقى رئيس الوزراء يائير لبيد اليوم بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الذي دعاه إلى قصره في عمان، وكان الاجتماع دافئاً وطويلاً وشمل مأدبة غداء مشتركة للملك ورئيس الوزراء لبيد والوفود، وقد ناقشا قضايا عديدة منها توسيع اتفاق السلام وتعزيز العلاقات، وفي نهاية اللقاء شكر رئيس الوزراء الملك على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، واتفقا على مواصلة تعميق العلاقة والحوار.
- **معاريف :**مصادر أردنية: ملك الأردن عبد الثاني سيلتقي قريباً قيادات إسرائيلية سياسية فاعلة في "المشهد الانتخابي الإسرائيلي."
- **القناة 13 :**في موسكو يبدأ صباح اليوم القضاء النظر في مسألة إغلاق مكاتب الوكالة اليهودية في روسيا، ووصلت الى العاصمة الروسية الليلة الماضية بعثة "إسرائيلية" لعقد لقاءات مع كبار موظفي وزارة العدل الروسية في مسعى لحل القضية وبحث الية تسمح باستمرار عمل الوكالة.
- **"إسرائيل اليوم :"**وافقت ألمانيا على دفع تعويضات لعائلات "الرياضيين الإسرائيليين" الأحد عشر الذين قتلوا في عملية إرهابية خلال الدورة الأولمبية في مدينة ميونيخ الألمانية في عام 1972 وأكد المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية لإحدى الصحف الألمانية أنه تَجري حالياً اتصالات مع ممثلي "العائلات الإسرائيلية."
- **قناة كان العبرية :**أعلنت الخطوط الجوية الإماراتية عن زيادة عدد الرحلات بين دبي ومطار بن غوريون وتوسيع لائحة الرحلات.

الشأن الداخلي:

- **معاريف :**قضت المحكمة العليا بغالبية الاصوات بعدم اجلاء سكان مستوطنة ميتسبيه كراميم عن منازلهم. وبذلك نقضت المحكمة قرارا سابقا لها.

- **معاريف :**ترفع بدءاً من يوم الاثنين المقبل أسعار الكهرباء للاستهلاك المنزلي بنسبة8.6%. هذا ما قررته سلطة الكهرباء الليلة الماضية.
- **هآرتس :**وقعت الوزيرة ايليت شاكيد والوزير يوعاز هِنْدِل اتفاقاً لدمج حزبيهما والترشح للانتخابات القادمة ضمن قائمة واحدة برئاسة شاكيد، اسمها "روح صهيونية". وأكد الوزيران الليلة أن القائمة الجديدة ستسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة بعد الانتخابات.
- **معاريف :**وزيرة الطاقة كارين إلهرار تدشن منظومة إلكترونية في رهط لتقديم خدمات شركة الكهرباء للسكان وتتعهد بإيصال الغاز للاستهلاك.
- **معاريف :**وزير الصحة: آلاف اللقاحات ضد جدري القرود وصلت إلى "إسرائيل" وشحنة أخرى في الطريق.
- **القناة 12 العبرية :**إصابة رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ومدير ديوان رئيس الوزراء والمتحدث باسم رئيس الوزراء بفيروس كورونا.
- **معاريف :**كشف تقرير مراقب كيان العدو على أحداث مايو 2021 في المدن المختلطة خلال عملية حارس الأسوار (معركة سيف القدس) عن أوجه قصور خطيرة في عمل الشرطة التي سبقت الأحداث وأثناءها – وأظهر التقرير أنه كان هناك نقص في ضباط الشرطة، وصعوبة في جمع المعلومات من الشبكات، وأن أجهزة أمن العدو لم تقيم الوضع بشكل صحيح.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **منصورعباس :**جريمة قتل أخرى – 60 قتيلاً منذ بداية العام، وبحسب المعطيات فإن 30 قتلوا في الأشهر الخمسة الأولى، و30 قتلوا في الشهرين الماضيين – منذ قرار الانتخابات الخامسة حدث انهيار في جهود القضاء على الجريمة المنظمة في المجتمع العربي انهزمت سيادة القانون لصالح حكم المنظمات الإجرامية، تعثر مستمر منذ 15 سنة.
- **السفيرجلعاد أردان :**إن حماس تشكل تهديدا ليس فقط "لمواطني إسرائيل"، ولكن أيضا لسكان غزة – سنواصل العمل في العالم لفضح جرائم الحرب التي ترتكبها حماس، وللمطالبة بالإدانة ولتوضيح من يتحمل وحده المسؤولية عن إيذاء المدنيين في غزة.
- **داني دانون :**هاندل الذي درب أنصار الإرهاب وجلس معهم في الحكومة – لا يستطيع محاربة الإرهاب، في الداخل أو في الخارج، يجب أن تعود حقيبة الأمن الداخلي إلى الليكود.

- **بنيامين نتنياهو** :لقد فعلنا وسنواصل القيام بذلك حتى نعمل على تسوية وشرعنة جميع المستوطنات في الضفة الغربية بشكل كامل.
- **إيتماربن غفير** :صحيفة "هآرتس" مهووسة، فهم لا يتوقفون عن الكتابة عني، عزيزي المحرر ... الكلاب تنبح والقافلة تسير.
- **بيني غانتس** :حماس تشن هجمات من داخل التجمعات السكانية تجاه التجمعات السكانية، يجب على العالم كله أن يرى هذه الجريمة ضد الإنسانية.
- **يوأف كيش** :شاكيد وهاندل هما العاملان الرئيسيان في تحويل الأصوات من معسكر اليمين لصالح تشكيل حكومة يسارية بقيادة لبيد – ستبيع شاكيد وهاندل كل شيء مقابل مقعد.

مقالات رأي مختارة:

- **د. شاي هار– تسفي-معهد السياسة والاستراتيجية** :برزت في الأشهر الأخيرة جهود التقارب بين روسيا وإيران، والمدفوعة من إدراك الدولتين أنه في ضوء الواقع العالمي والإقليمي الفوضوي، فإن تعميق العلاقات في الوقت الحالي جوهري من أجل الدفع قدماً بمصالحهما الخاصة. بالنسبة إلى إسرائيل، يخلق هذا الواقع تحديات على المستويين الاستراتيجي والأمني في آن.

توطيد العلاقات بين موسكو وطهران يمكن أن يؤدي إلى توسيع مجمل العلاقات بين الدولتين، بما في ذلك على المستوى الأمني – العسكري (صفقات عسكرية جديدة، وتعاوُن استخباراتي وسيبراني)، وإلى تعميق الدعم الروسي لإيران في المفاوضات النووية – في الوقت عينه، يمكن أن تنعكس التطورات على المحور الروسي – الإيراني على العلاقات الثنائية بين روسيا و"إسرائيل"، والتي هي اليوم في أدنى مستوياتها، وذلك بسبب عدم الرضا الروسي عن تصريحات رئيس الحكومة، والتي تحدث فيها عن جرائم حرب روسية في أوكرانيا، وتهديدات روسيا بوقف عمل الوكالة اليهودية في أراضيها، والتحذيرات العلنية لرئيس "الحكومة الإسرائيلي" من أن إغلاق الوكالة سيشكل حدثاً خطِراً سينعكس على العلاقات الثنائية – منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وجهت روسيا وبصورة مستمرة انتقادات إلى الهجمات المنسوبة إلى "إسرائيل" في سورية، لكنها عموماً امتنعت من اتخاذ خطوات ملموسة لوقف "العمليات الإسرائيلية."

أي احتكاك مباشر وعلني بين "إسرائيل" وروسيا، أو محاولة لتدفيعها الثمن إذا قررت إغلاق الوكالة، يمكن أن يؤدي إلى تغيُّر طبيعة السلوك الروسي في مجالات أُخرى (بما في ذلك وقف، أو تقليص هجرة اليهود).

لقد أثبتت حرب أوكرانيا أن روسيا لا ترتدع من التهديدات، ولا تخاف من استخدام القوة بكل

الوسائل المتاحة لها من أجل الدفع قدماً بأهدافها الاستراتيجية – بناءً على ذلك، وفي ضوء أهمية المحافظة على منظومة العلاقات مع موسكو عموماً، وعلى التعاون الأمني معها خصوصاً، نوصي "إسرائيل" بمواصلة سياستها الحذرة والمدروسة التي انتهجتها منذ بدء الحرب في أوكرانيا. وفي هذا الإطار، يتعين على إسرائيل الحرص على إجراء حوار بعيد عن الأضواء مع موسكو، والامتناع من الكشف، علناً، عن الخلافات في الآراء بصورة يمكن أن تُلقي بظلالها على العلاقات، وتجرّ الروس إلى التشدد في موقفهم، وتجعل من الصعب التوصل إلى حل صامت لهذه الأزمة، وللأزمات المستقبلية.

- **الجنرال رونين إيتسيك-معاريف** :يبدو أن حكومة إسرائيل قررت الدخول في صدام مباشر مع روسيا: لا يوجد طريقة أُخرى لوصف تداعيات تصريحات لبيد ضد الرئيس، فلاديمير بوتين، والحرب في أوكرانيا. الآن، لم يتبقّ إلا ربط الأحزمة وانتظار النتائج التي يمكن تشبيهها بحادث اصطدام بين سيارة صغيرة ودبابة.

ماذا سيحدث في رأيك للسيارة وركابها – لا أُعَدّ من مؤيدي بوتين، الحرب في أوكرانيا هي صراع متوحش، لكن الحديث هنا يدور عن حرب بين دول، إذ إن هدف روسيا واضح: زعزعة التوازن القائم في العلاقات الدولية بعد أعوام طويلة من جهود الغرب والناتو المستمرة لضمّ دول إضافية وزعزعة مكانة روسيا.

بالنسبة إلى بوتين هذا غير مقبول – تخيلوا دولة، تأثيرها الدولي هامشي جداً، تنتمي قيَمياً إلى العالم الغربي، وتقرر التحريض واستفزاز الرئيس الروسي، هذا ما قامت به أوكرانيا التي اشتبك رئيسها زيلينسكي مباشرة مع الدب الروسي، في الوقت الذي حصل على تأييد في شبكات التواصل الاجتماعي وتم التعامل معه على أنه بطل قومي. وفي النتيجة، تضررت أوكرانيا بشكل كبير من روسيا، وتحول ثلث مواطنيها (أكثر من 15 مليون نسمة) إلى لاجئين – يبدو أن رئيس الحكومة لبيد يستغل نشاط الروس بهدف تقوية مكانته.

لكن النتائج المحتملة لمواجهة مباشرة مع روسيا هي تراجُع في الحدود الشمالية، ضوء أخضر لإيران وأذرعها، وفي الوقت ذاته، نشاطات «لا سامية»، وعقوبات بحق يهود روسيا، استراتيجية رئيس حكومتنا خطِرة جداً، وتضع إسرائيل في قلب العاصفة، لا يوجد أي شيء جيد يمكن أن تحصل عليه "إسرائيل" من هذا.

ومن الممكن أن تكون النتيجة ضربة كبيرة لنا، من دون أي ربح في مكانتنا الدولية – الموقف الأخلاقي شرعي، والمساعدات الإنسانية صحيحة، وتعزيز النشاط من أجل يهود روسيا وأوكرانيا مطلوب، لكن المواجهة المباشرة مع زعماء القوى العظمى هي خطأ من الأساس، وتضيّق هامش العمل الدولي

الخاص بإسرائيل، غير الواسع أصلاً، كما تضعها في خطر على المستوى الإقليمي عامة، والأمني خاصة، بالإضافة إلى أنها تصعّد الوضع إلى نقطة اللاعودة.

- **عوزي برعام-هأرتس** :هل يمكن أن تُحسَم الانتخابات المقبلة لمصلحة يائير لبيد ومعسكر التغيير؟ هناك فرصة لذلك، صحيح أن الحكومة السابقة لم تنهِ أيامها، واستقال رئيسها، لكن كثيرين لا يريدون العودة إلى واقع المقاطعات والإقصاء في جلسات الكنيست التي تحولت إلى منبر لأحزاب صاخبة ومجنونة – شريحة كبيرة من الجمهور تريد حكومة تحقق الاستقرار ومسؤولة وفاعلة. وهي تعلم بأن بنيامين نتنياهو لا يريد حكومة فاعلة، بل يريد مسرحاً للدمى يحرّكه بوساطة المقربين منه، ويقدم صورة كاذبة إلى العالم – ستكون الحملة الانتخابية طويلة ومتعرجة، لكنها بدأت بصورة سيئة. كان يجب على لبيد أن يعلن أنه لا يرفض أي حزب من الوسط أو من اليسار.
صحيح أن نتنياهو سيستغل ذلك لتصويره متعاونا مع «مؤيدي الإرهاب»، لكن إذا كان لبيد يعتقد أنه سبب كافٍ لاستبعاد «المتطرفين»، أي القائمة المشتركة، فإنه بهذا يكشف عن ضعف فقط – يجب على لبيد أن يدرك حقيقة أن نتنياهو لا يملك أرنباً في قبعته.
وهو لا يتحدث عن الفضائح التي يحاول إلصاقها بخصومه. أقول هذا لأن الانتخابات التمهيدية في «الليكود» تكشف الواقع كما هو: «الليكود» هو مجموعة من الأشخاص سيرون بعضهم البعض للمرة الأخيرة في نهاية الانتخابات التمهيدية، وكل الكلاب الهجومية ستدخل في صمت إعلامي حتى الأول من تشرين الثاني. لأن نتنياهو يريد منع لقاء محتمل بين ما تبقى من ناخبيه وبين أولئك الذين يقومون بتهريبهم – يجب على لبيد أن يتذكر أن الهدف هو عدم السماح لنتنياهو وريغيف بالعودة إلى الحكم مع بن غفير الذي هدد رابين مباشرة عشية اغتياله. كل ما يساهم في تحقيق هذا الهدف مشروع. ويجب ألا يسقط في الفخ الذي نصبه له نتنياهو.

* * *

مقالات

القناة 12: منصة "كاريش": بؤرة الصراع والحدود

بقلم نير دفوري

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

اشتد الخلاف بين لبنان و"إسرائيل" حول ضخ الغاز من منصة "كاريش" مما دفع نصرالله إلى إرسال رسائل قوية إلى "إسرائيل"، ربما أقوى ما أرسله منذ حرب لبنان الثانية. وقال نصر الله – في مقابلة هذا

الأسبوع" :- **إذا بدأ تصدير الغاز في سبتمبر وظل لبنان لا يمارس حقه، فستكون هذه مشكلة، ولن نتردد ولن ندخر الوسائل لتحقيق الهدف"**، وبحسب لبنان أن جزءاً من حقل غاز "كاريش" موجود في مياهه الاقتصادية.

ينبع سبب استعداد "إسرائيل" للسماح للبنان بالتنقيب في المنطقة البحرية المتنازع عليها من الرغبة في تجنب الصراع، والحاجة إلى إنشاء معادلة بسيطة حفار مقابل حفار، والمعنى إذا قمت بمهاجمتنا سنهاجمك.

يقوم جيش العدو والمؤسسة الأمنية بالإضافة للجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بتحصين منصة حفر الغاز بالعديد من الدوائر الأمنية، من خلال حراسة المنصة عن كثب، ومن خلال السفن البحرية التي تقوم بدوريات في المنطقة بصواريخ "براك" والقبة الحديدية البحرية التي يمكنها اعتراض الطائرات بدون طيار، وكذلك بأنظمة رادار متطورة يمكنها اكتشاف ما إذا كانت سفينة أو طائرة تقترب من منصة الحفر.

يتم ذلك من خلال التنبيهات الشاملة والتي يتم بثها بانتظام من قبل الغواصين والغواصات وأجهزة الاستشعار الموجودة تحت الماء، واختصر سلاح جو العدو كذلك زمن الاستعداد للطائرات المقاتلة وحسّن قدرات الدفاع الجوي على الشواطئ والبحر.

إنذار نصر الله له موعد نهائي وهو شهر سبتمبر، **والمشكلة الرئيسية ل "إسرائيل" هي أنه إذا بدأ التنقيب عن الغاز في سبتمبر دون اتفاق مكتوب، فقد تتحول تهديدات حزب الله إلى تصعيد، لذلك تطالب "إسرائيل" الولايات المتحدة بإيجاد حل مرضٍ في أسرع وقت ممكن.**

* * *

"هآرتس": شكوك من جهوزية المؤسسة الأمنية للتعامل مع جولة أخرى من المواجهات

بقلم عاموس هرائيل

إن تقرير مراقب الدولة بشأن تعامل القوات الأمنية مع الاحتجاجات في المدن المختلطة، خلال عملية "حارس الأسوار" في مايو من العام الماضي، يشير إلى منطقة رمادية لم يتم التعامل معها بشكل صحيح منذ سنوات. حيث لم يقم "الشاباك" ولا الشرطة بدورهما في جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتخطيط لاضطرابات عامة تتم على أساس قومي.

في كل ما يتعلق بالتعامل مع مثل هذه الأحداث لفلسطيني 1948 وخاصة في الربط بين المستويات الإجرامية والقومية، والتي غالباً ما يتم دمجها معاً، كما أن غياب تعامل قوات الأمن مع الأمر من جمع المعلومات

الاستخبارية على وجه الخصوص، وغيرها وضع على جانب الطريق. هذه مشكلة قديمة تفجرت بكل خطورتها قبل عام بعد عقود من الإهمال العام.

الشاباك منظمة صغيرة نسبياً، ماهرة وذات موارد جيدة، لكن مشاركتها في أعمال الاحتجاج والمظاهرات الجماهيرية كانت محدودة دائماً (في الضفة الغربية كما يتضح من الخلافات حول مسؤولية المخابرات عن المفاجأة التي سببتها الانتفاضتان). وفي كل ما يتعلق بما يحدث في مناطق الخط الأخضر (الداخل الفلسطيني المحتل 1948)، كان رؤساء الشاباك -على حق في ذلك- باستثناء اتخاذ المبادرة والمسؤولية التي قد تنطوي على احتكاك مع "المواطنين الإسرائيليين." وكانت النتيجة التركيز على إحباط "نشاط إرهابي" مميز، مع إيلاء اهتمام ضئيل نسبياً للأماكن التي تنشط فيها المنظمات الإجرامية على أساس قومي.

تم دمج هذا الاتجاه في النأي المنهجي للشرطة، ومؤسسات الدولة الأخرى مثل ضريبة الدخل، عن إطلاق أي مبادرة وحتى التواجد في المجتمعات العربية بعد أحداث الشغب في أكتوبر 2000. كانت النتيجة في السنوات التي سبقت الاحتجاجات في أيار / مايو 2021، تشكل جزر كبيرة تفتقر إلى السيادة والحكم، من منطقة المثلث، مروراً بالأحياء الفلسطينية في الرملة واللد (وخاصة) القرى البدوية في النقب.

عندما انفجرت الاحتجاجات عانت أجهزة الدولة من نقص في الاستخبارات، ورد بطيء ومنظومة محدودة من القوات. وتقرير مراقب الدولة كما في عمل لجنة التحقيق في كارثة ميرون التي حدثت قبل أسبوعين، تظهر الحالة الحقيقية والمحزنة "لشرطة إسرائيل :"هيئة مهملة وسوء الإدارة وسوء التجهيز. فالمفوض كوبي شبتاي يقود الآن معركة لزيادة رواتب ضباط الشرطة، لكن المشاكل الأساسية للشرطة، كما كشفت في أحداث "حارس الأسوار"، لا تقتصر على عدم وجود رواتب كافية للشرطة بل الأهم وجود العناصر في الميدان، ويتضح هذا من خلال حقيقة واحدة، ربما الأكثر إثارة للقلق في تقرير مراقب الدولة: خلال أيام الاحتجاجات، انهارت مراكز الاتصال بالشرطة ولم يتم الرد على آلاف المكالمات اليائسة من المواطنين للمساعدة. ويكشف التقرير أن المشاكل البيروقراطية في التعاقد مع الشركات المدنية مما أدى إلى افتقار الشرطة إلى نظام تقني لتتبع وتحليل المعلومات الاستخبارية، بعضها يعتمد على منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، وحدث الفراغ في يوليو 2020، لكن لم يتم إصلاحه حتى اندلاع الاحتجاجات.

أضيفت هذه المشكلة إلى صعوبة متأصلة في تقسيم المسؤوليات والصلاحيات بين الشرطة والشاباك، في كل ما يتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية عن الاحتجاجات. لقد وزعت الحكومة مسئولية حدود القطاع بين الشاباك والشرطة في عام 2004، لكن كلاهما لم يتوصلا إلى اتفاق منظم بشأن هذه المسألة حتى اندلاع

أعمال الاحتجاجات بعد 17 عاماً، وعلى أي حال فإن المراكز العملياتية في الشرطة لم تعرف حقاً الخلفية التاريخية لتقسيم المسؤوليات. في حين أنه مع أو بدون وجود صلة، لم يكن لدى الحكومة تحذيرات استخباراتية كافية حول اندلاع الاحتجاجات لأنه دائماً ما يكون رد فعل المجتمع المدني الكبير مسالة صعب التنبؤ بها، لأنه لا توجد هنا عملية منظمة يقودها أشخاص معروفون ومحدودون، ولكن التيارات العميقة هي التي تحدد والتي يظل وقت اندلاعها عادة غير متوقع.

ويشير تقرير مراقب الدولة إلى أن الشاباك اكتشف زيادة في التوتر في الأشهر التي سبقت العملية، لكنه ركز على ما كان يحدث في القدس، كما ركزت الشرطة استعداداتها العملياتية في القدس، ولم تنشر عدداً كافياً من ضباط الشرطة للتعامل مع المدن المختلطة.

تضيف هذه الإخفاقات إلى وظيفة الحاضر الغائب في القضية: "الجيش الإسرائيلي" الذي يشترك في نوع من الأبوة المشتركة مع شرطة حرس الحدود. بعد الاحتجاجات تم اتخاذ الخطوات الأولى من أجل عمل أكثر تنظيماً لسرايا حرس الحدود، خاصة من نظام الاحتياط، وهناك أيضاً قلق كبير من إمكانية إنشاء الحرس الوطني. لكن حتى بعد مرور أكثر من عام على الاحتجاجات التي صدمت البلاد، من الصعب القول إن المؤسسة الأمنية مستعدة للتعامل مع موجة أخرى من الاحتجاجات والتي قد تندلع بين صفوف فلسطيني 1948، في حال نشوب حرب أخرى في قطاع غزة أو في لبنان.

لا يزال من الممكن العثور على نقطة مضيئة معينة في تعامل السلطات مع موجة العمليات الأخيرة، التي بدأت في مارس من هذا العام ويبدو أنها بدأت في الانحسار منذ يونيو.

حكومة بينيت لبيد التي أدت هذه الأحداث إلى حد كبير إلى انهيارها السياسي والإعلان عن انتخابات جديدة، تعلمت بالفعل تبني بعض الدروس من الجولة السابقة العام الماضي.

نجحت الشرطة في التعامل مع الاحتجاجات في القدس، وفي المسجد الأقصى على وجه الخصوص، وكانوا هذه المرة أكثر انضباطا وذكاء، وعلى الرغم من جهود حماس وغيرها من المنظمات، لم تندمج الضفة الغربية بشكل كامل في موجة الاحتجاجات، وما لا يقل أهمية كما لم تندلع الاحتجاجات هذه المرة بين فلسطيني 1948. هناك تغيير واضح في نهج الشاباك، الذي شارك مرة أخرى في جمع المعلومات الاستخباراتية (وإسهامه محسوس الآن، أيضاً في التعامل مع تجارة الأسلحة في صفوف فلسطيني 1948). وفوق كل شيء بدا أنه على الرغم من الحالة الهشة للتحالف، فإن معظم القرارات التي تم اتخاذها كانت جوهرية وحالت دون التدهور إلى صراع واسع النطاق، كما حدث قبل عام.

* * *

"جيروساليم بوست": جنوب أفريقيا تدعو لإعلان "إسرائيل" 'دولة فصل عنصري'

قالت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا، "ناليدي باندور" أمس الثلاثاء بأنه: "يجب تصنيف إسرائيل كدولة فصل عنصري، وإنه يتعين على الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة للتحقق مما إذا كانت تفي بمتطلباتها أم لا." وأضافت: "أن الرواية الفلسطينية تستحضر تجارب تاريخ جنوب إفريقيا من الفصل العنصري والقمع"، وأفادت الأنباء أن التعليقات والاتهامات جاءت في الاجتماع الثاني لرؤساء البعثات الفلسطينية في أفريقيا الذي عقد في بريتوريا إحدى عواصم جنوب أفريقيا.

علاقات طويلة الأمد

افتتحت أول سفارة فلسطينية في جنوب إفريقيا في عام 1995، وجاء في بيان على الموقع الإلكتروني لحكومة جنوب أفريقيا لما قالته باندور: "منذ فجر الديمقراطية في عام 1994، كانت جنوب أفريقيا دائماً حليفة لفلسطين، وقد سلطت الضوء باستمرار على نضالات الفلسطينيين، ودعمتهم على منصات دولية، وقدمت مساعدات مادية في حدود قدراتها." وكانت باندور أول ممثل للحكومة يندد باستشهاد الصحفية الفلسطينية الأمريكية شرين أبو عاقلة بالضفة الغربية، في ذلك الوقت نددت بالاعتداء على جنازة أبو عاقلة من قبل "الشرطة الإسرائيلية" ووصفته بالوحشية كما كان يفعل جيش الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

تهمة الفصل العنصري

يأتي تصريح باندور بوجود "فصل عنصري إسرائيلي" في أعقاب ثلاثة تقارير لحقوق الإنسان في وقت سابق من هذا العام والتي اتهمت "إسرائيل" – في سيطرتها على الأراضي الممتدة من النهر إلى البحر، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة – ويجب اعتبارها نظاماً التزم جريمة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

قال آخر تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في فبراير "أن الدولة اليهودية مذنبة بارتكاب هذه الجريمة منذ إنشائها في عام 1948، بناءً على تحليلها القانوني المستقل، ورفضت منظمة العفو الدولية الاتهامات بأنها بذلك تجرم هوية "إسرائيل" كدولة قومية عرقية."

* * *

"جيروساليم بوست": لجنة أممية تخطط للتحقيق مع "إسرائيل" في جريمة الفصل العنصري

قال الخبير الهندي في مجال حقوق الإنسان ميلون كوثري: "نشعر بخيبة أمل كبيرة من وسائل التواصل الاجتماعي التي يسيطر عليها إلى حد كبير اللوبي اليهودي."

كوثري هو واحد من ثلاثة أعضاء في "لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل"، التي تم إنشاؤها العام الماضي والمكلفة بإصدار التقارير مرتين في السنة. فيما اتهمت لجنة التحقيق "إسرائيل" بالتحيز، وحذرت اللجنة من أنها تخطط للتحقيق مع "إسرائيل" في جريمة الفصل العنصري. قال أعضاء لجنة التحقيق إنهم يعتزمون في نهاية المطاف دراسة مسألة الفصل العنصري من حيث صلتها بـ"إسرائيل."

وقال كوثري: "سوف نتطرق إلى مسألة الفصل العنصري في وقت ما في المستقبل، وسننظر في التمييز بشكل عام، كما تعلمون، من النهر إلى البحر." واتهم "إسرائيل" بتجاهل قانون حقوق الإنسان المتعمد وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك ازدراء لجنة التحقيق برفض التعاون معها ومنعها من زيارتها.

قال كوثري: "سأذهب إلى حد إثارة السؤال عن سبب كون [إسرائيل] عضو في الأمم المتحدة." وقال: "الحكومة الإسرائيلية لا تحترم التزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة، إنهم يحاولون باستمرار إما بشكل مباشر أو من خلال الولايات المتحدة تقويض آليات الأمم المتحدة." وحذر كوثري من الإفراط في التركيز على قضية الفصل العنصري، مضيفاً أنه ليس نموذجاً مفيداً. وقال: "لا نعتقد أن هذا يكفي لتصوير فداحة ما حدث في المنطقة"، إنه لا ينظر إلى تاريخ الاستعمار الاستيطاني بأكمله، ولا إلى قضية الاحتلال برمتها، ولا إلى العديد من الأبعاد الأخرى.

قال كوثري: "عندما يُطلب منا النظر في الأمر، فإن الأسباب الجذرية مهمة جداً لرسم الصورة الكاملة." وقال: "إن مجرد إنهاء الفصل العنصري لن ينهي الاحتلال، وهناك مراجعة أكثر عمقاً وشمولية يجب القيام بها، وهذا ما نقوم به."

ما الأشياء الأخرى التي ستتصدى لها لجنة التحقيق COI؟

قال كوثري: "إن لجنة التحقيق الدولية تخطط لإجراء تحقيقات والعمل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، التي هي الآن في خضم تحقيق في جرائم حرب ضد إسرائيل." وأضاف: "سنعمل عن كثب مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث إن لجنة التحقيق اجتمعت مع نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تخطط أيضاً لإجراء حوار مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأوروبية وبرلماناتها."

وفيما يتعلق بالإجراءات التي تطلب من الدول اتخاذها، قال كوثري: "إن لجنة التحقيق ستستهدف إمدادات الأسلحة لإسرائيل والصفقات التجارية التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك في مستوطنات الضفة الغربية." وقال: "نريد أن نواصل فضح أفعال إسرائيل ولا يمكنك السماح لدولة في العالم بأن تفلت من هذا النوع من النشاط." وأوضح كوثري: "إن إسرائيل ليس لديها نية لإنهاء الاحتلال، والتمييز المستمر ضد الفلسطينيين يكمن في صميم تكرار الانتهاكات المنهجية."

يترأس لجنة التحقيق خبيرة حقوق الإنسان الجنوب أفريقية نافي بيلاي، وهي مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان، والعضو الثالث في لجنة التحقيق هو الخبير القانوني الأسترالي كريس سيدوتي.

* * *

موقع معهد السياسة والاستراتيجيا: التقارب بين روسيا و إيران: هل ثمة تحالف إستراتيجي جديد؟

بقلم الباحث في معهد السياسة والاستراتيجيا في جامعة ريخمان.د. شاي هار- تسفي

ترجمة: صحيفة اليام الفلسطينية

كانت زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إيران (وهي الأولى خارج حدود دول الاتحاد السوفياتي سابقاً منذ غزو أوكرانيا) والقمة الثلاثية (19 تموز) مع القيادة الإيرانية والرئيس أردوغان تعبيراً ملموساً للجهود الروسية الرامية، في الأشهر الأخيرة، إلى تعميق العلاقات مع إيران. مع ذلك، وفي ضوء حقيقة أن العلاقات بين الدولتين عرفت صعوداً وهبوطاً في الأعوام الأخيرة، تبرز تساؤلات: هل ما يجري هو التقاء مصالح محدود وموقت، أم ما يجري هو نشوء تحالف استراتيجي جديد يشكل ثقلاً مضاداً للجهود الأميركية لإنشاء تحالُف إقليمي مع دول الخليج وإسرائيل؟

خطوات التقارب

تتجلى خطوات التقارب بين روسيا وإيران في عدد من المستويات في آن معاً. على المستوى الاستراتيجي كان عقْد قمة طهران بعد أيام معدودة فقط من زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط والقمة في السعودية بالنسبة إلى الرئيس بوتين فرصة لإظهار أنه على الرغم من جهود الغرب لنبذ روسيا وتحويله، على المستوى الشخصي، إلى شخص منبوذ، فإنه ينجح في الدفع قدماً بتعاون مع دول أساسية، بينها تركيا العضو في حلف «الناتو.« وشكلت القمة أيضاً ركيزة أُخرى في المواجهة بين الدول الكبرى من أجل بلورة نظام عالمي ومنظومة تحالفات جديدة، من خلال إظهار جبهة موحدة مع إيران ضد الغرب. وبرز ذلك في كلام المرشد الأعلى، علي خامنئي، عندما قال، إنه لم يكن لروسيا مفر من غزو أوكرانيا، وإلا فإنها كانت ستواجه هجوماً من جهة «الناتو».

وينسجم هذا الكلام مع الدعم الذي منحه النظام الإيراني لروسيا منذ نشوب الحرب، بتحميل الغرب المسؤولية. ومن المعقول أيضاً أن الرئيس بوتين وإبراهيم رئيسي تعاونا من أجل إقناع الرئيس أردوغان بعدم القيام بعملية عسكرية جديدة في شمال سورية ضد الأكراد. ومن المحتمل أن صفقة القمح التي وقّعتها تركيا (22 تموز) كانت تتمة مباشرة للتفاهمات التي جرى الاتفاق عليها في طهران.

على المستوى العسكري - حتى قبل عقْد القمة ادّعت أطراف في الإدارة الأميركية، وعلى رأسها مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، أن إيران مهتمة بتزويد روسيا ببضع مئات من المسيّرات، بينها مسيّرات ذات قدرة هجومية، وأن وفوداً روسية زارت خلال حزيران وتموز إيران لفحص المسيّرات. كما أشار مستشار الأمن القومي إلى أن إيران تنوي البدء بتدريب طواقم روسية على استخدام المسيّرات في تموز. كذّب وزير الخارجية الإيراني هذه التقارير، لكن في المقابل، صرّح قائد القوات البرية في الجيش الإيراني بأن إيران تُنتج مسيّرات متقدمة، وهي مستعدة لتصدير عتاد عسكري إلى «دول صديقة». وفي جميع الأحوال، حتى الآن لا توجد دلائل على توقيع مثل هذه الصفقة، أو على البدء بتنفيذها.

على المستوى الاقتصادي - تُجري روسيا وإيران والهند اتصالات متقدمة لتفعيل مشروع مواصلات بحرية وبرية(International North-South Transportation Corridor- INTC) ، الغرض منه تقصير مسار انتقال البضائع من روسيا إلى الهند، عبر إيران (وفقاً للتقديرات، يجري الحديث عن تقصير قرابة 40% من الطريق، ونحو 30% من تكلفة النقل). ضمن هذا الإطار جرت في حزيران تجربة أولى لنقل شحنة من سانت بطرسبورغ إلى الهند، عبر موانئ إيرانية. وبحسب الخطط، هذا المسار التجاري يجب أن يصبح شغالاً بصورة كاملة في مطلع سنة 2023. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت شركة الطاقة الروسية «غازبروم» وشركة النفط الوطنية الإيرانية وثيقة تفاهُم في مجال الطاقة بقيمة 40 مليار دولار، من أجل تطوير حقول النفط والغاز وبناء أنابيب لتصدير الغاز. صحيح أن المقصود هو فقط مذكرة تفاهُم، لكنها تأتي ضمن توجُّه عام لتوسيع التعاون بين الدولتين. كما قررت الدولتان الانتقال إلى استخدام الروبل والريال في الصفقات فيما بينهما والتخلي عن استخدام الدولار، كوسيلة أُخرى لقضم العقوبات الغربية. وعملياً، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين بنحو 10% خلال الربع الأول من سنة 2022 (بينما سجّل حجم التبادل التجاري بينهما أقل من 4 مليارات دولار في سنة 2021).

فجوات ومنافسات

في مقابل الخطوات لتعميق التعاون، يسود أيضاً عداء تاريخي وعدم ثقة متبادل بين موسكو وطهران منذ عشرات الأعوام، ما يُلقي بظله على إمكانية إقامة حلف استراتيجي طويل الأمد بين الدولتين. ويمكن أن

نضيف إلى ذلك السباق على مراكز النفوذ في آسيا والشرق الأوسط، والمنافسة على التسويق في أسواق الطاقة العالمية، والتي تفاقمت في الأشهر الأخيرة، في ضوء الزيادة الكبيرة في تصدير النفط الروسي إلى الصين والهند بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق. في المقابل، تتخوف روسيا من صفقة نووية تنطوي على احتمال زيادة كبيرة في تصدير النفط الإيراني، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وتقليص حجم تصدير النفط الروسي؛ في نظر روسيا، هذه التطورات يمكن أن تساعد الدول الأوروبية على التخلص من الاعتماد على استيراد الطاقة من روسيا. وليس من قبيل الصدفة مطالبة روسيا قبل أشهر الحصول على ضمانات بأن العقوبات التي فُرضت عليها لن تمسّ بتعاونها الاقتصادي والعسكري مع إيران، كشرط للدفع قدماً بصفقة نووية جديدة.

علاوة على ذلك، تتأرجح موسكو بين الرغبة في توسيع منظومة العلاقات مع إيران وبين الرغبة والحاجة إلى ضمان المحافظة على منظومة العلاقات مع السعودية، وخصوصاً في الوقت الحالي، وفي ضوء أهمية السعودية بشأن كل ما له علاقة بكميات إنتاج النفط، وبأسعاره (وفي الواقع، سارع بوتين إلى إجراء حديث مع ولي العهد محمد بن سلمان بعد أيام قليلة من زيارته إلى طهران).

دلالات وتوصيات لإسرائيل

في الخلاصة، برزت في الأشهر الأخيرة جهود التقارب بين روسيا وإيران، والمدفوعة من إدراك الدولتين أنه في ضوء الواقع العالمي والإقليمي الفوضوي، فإن تعميق العلاقات في الوقت الحالي جوهري من أجل الدفع قدماً بمصالحهما الخاصة. بالنسبة إلى إسرائيل، يخلق هذا الواقع تحديات على المستويين الاستراتيجي والأمني في آن. توطيد العلاقات بين موسكو وطهران يمكن أن يؤدي إلى توسيع مجمل العلاقات بين الدولتين، بما في ذلك على المستوى الأمني - العسكري (صفقات عسكرية جديدة، وتعاوُن استخباراتي وسيبراني)، وإلى تعميق الدعم الروسي لإيران في المفاوضات النووية.

في الوقت عينه، يمكن أن تنعكس التطورات على المحور الروسي - الإيراني على العلاقات الثنائية بين روسيا وإسرائيل، والتي هي، اليوم، في أدنى مستوياتها. وذلك بسبب عدم الرضا الروسي عن تصريحات رئيس الحكومة، والتي تحدث فيها عن جرائم حرب روسية في أوكرانيا، وتهديدات روسيا بوقف عمل الوكالة اليهودية في أراضيها، والتحذيرات العلنية لرئيس الحكومة الإسرائيلي من أن إغلاق الوكالة سيشكل حدثاً خطِراً سينعكس على العلاقات الثنائية.

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وجهت روسيا وبصورة مستمرة انتقادات إلى الهجمات المنسوبة إلى إسرائيل في سورية، لكنها عموماً امتنعت من اتخاذ خطوات ملموسة لوقف العمليات الإسرائيلية. أي احتكاك مباشر

وعلني بين إسرائيل وروسيا، أو محاولة لتدفيعها الثمن إذا قررت إغلاق الوكالة، يمكن أن يؤدي إلى تغيُّر طبيعة السلوك الروسي في مجالات أُخرى (بما في ذلك وقف، أو تقليص هجرة اليهود). لقد أثبتت حرب أوكرانيا أن روسيا لا ترتدع من التهديدات، ولا تخاف من استخدام القوة بكل الوسائل المتاحة لها من أجل الدفع قدماً بأهدافها الاستراتيجية.

بناءً على ذلك، وفي ضوء أهمية المحافظة على منظومة العلاقات مع موسكو عموماً، وعلى التعاون الأمني معها خصوصاً، نوصي إسرائيل بمواصلة سياستها الحذرة والمدروسة التي انتهجتها منذ بدء الحرب في أوكرانيا. وفي هذا الإطار، يتعين على إسرائيل الحرص على إجراء حوار بعيد عن الأضواء مع موسكو، والامتناع من الكشف، علناً، عن الخلافات في الآراء بصورة يمكن أن تُلقي بظلالها على العلاقات، وتجرّ الروس إلى التشدد في موقفهم، وتجعل من الصعب التوصل إلى حل صامت لهذه الأزمة، وللأزمات المستقبلية.

* * *

"معاريف": حذارِ من الاشتباك الإسرائيلي المباشر مع بوتين

بقلم الجنرال رونين إيتسيك

يبدو أن حكومة إسرائيل قررت الدخول في صدام مباشر مع روسيا: لا يوجد طريقة أُخرى لوصف تداعيات تصريحات لبيد ضد الرئيس، فلاديمير بوتين، والحرب في أوكرانيا. الآن، لم يتبقّ إلا ربط الأحزمة وانتظار النتائج التي يمكن تشبيهها بحادث اصطدام بين سيارة صغيرة ودبابة. ماذا سيحدث، في رأيك، للسيارة وركابها؟ لا أُعَدّ من مؤيدي بوتين. الحرب في أوكرانيا هي صراع متوحش. لكن الحديث هنا يدور عن حرب بين دول، إذ إن هدف روسيا واضح: زعزعة التوازن القائم في العلاقات الدولية بعد أعوام طويلة من جهود الغرب و»الناتو» المستمرة لضمّ دول إضافية وزعزعة مكانة روسيا. بالنسبة إلى بوتين، هذا غير مقبول.

الحرب في أوكرانيا ليست على منطقة دونباس، ولا على محافظات المتمردين؛ إنها حرب على مكانة روسيا كقوة عالمية عظمى. ستكون الحرب دائماً تراجيدية ووحشية. ولا تستطيع دولة إسرائيل السماح لنفسها بالتدخل بين روسيا والولايات المتحدة. فالواقع الذي يجب علينا العمل فيه، وفق قيَمنا الديمقراطية، يتطلب التصرف بحكمة وعدم الاستفزاز.

روسيا ليست قوة عظمى فقط، بل تلعب أيضاً دوراً مركزياً جداً في الشرق الأوسط. حتى الآن، استطاعت دولة إسرائيل العمل بحكمة في هذه المعادلة المركبة، وامتنعت من التسبب بأضرار ذاتية في أعقاب الحرب السورية وصعود «داعش»، وفي الوقت ذاته، كانت تنسّق مع الروس نشاطاتها ضد إيران على الساحة السورية.

ساعد هذا الفهم على الاستقرار الإقليمي، وخفف من حدة التصعيد، وخلق هامش عمل مقبولاً. الآن، نعلن

للروس أننا لا نقبل نشاطهم، وأنهم يرتكبون «جرائم حرب»، حتى أن الأمور وصلت إلى تهديدهم. أيّ نقاط قوة تملكها إسرائيل للضغط على روسيا؟ ما الذي يمنحنا الإمكانية للتهديد بهذه الطريقة، ونحن دولة من أصغر الدول في العالم، ومرتبطة كلياً بالتوازن ما بين القوى العظمى؟

تخيلوا دولة، تأثيرها الدولي هامشي جداً، تنتمي قيَمياً إلى العالم الغربي، وتقرر التحريض واستفزاز الرئيس الروسي. هذا ما قامت به أوكرانيا التي اشتبك رئيسها زيلينسكي مباشرة مع الدب الروسي، في الوقت الذي حصل على تأييد في شبكات التواصل الاجتماعي وتم التعامل معه على أنه بطل قومي. وفي النتيجة، تضررت أوكرانيا بشكل كبير من روسيا، وتحول ثلث مواطنيها (أكثر من 15 مليون نسمة) إلى لاجئين.

يبدو أن رئيس الحكومة لابيد يستغل نشاط الروس بهدف تقوية مكانته. لكن النتائج المحتملة لمواجهة مباشرة مع روسيا هي تراجُع في الحدود الشمالية، ضوء أخضر لإيران وأذرعها، وفي الوقت ذاته، نشاطات «لا سامية»، وعقوبات بحق يهود روسيا. استراتيجية رئيس حكومتنا خطِرة جداً، وتضع إسرائيل في قلب العاصفة. لا يوجد أي شيء جيد يمكن أن تحصل عليه إسرائيل من هذا. ومن الممكن أن تكون النتيجة ضربة كبيرة لنا، من دون أي ربح في مكانتنا الدولية.

الموقف الأخلاقي شرعي، والمساعدات الإنسانية صحيحة، وتعزيز النشاط من أجل يهود روسيا وأوكرانيا مطلوب، لكن المواجهة المباشرة مع زعماء القوى العظمى هي خطأ من الأساس، وتضيّق هامش العمل الدولي الخاص بإسرائيل، غير الواسع أصلاً، كما تضعها في خطر على المستوى الإقليمي عامة، والأمني خاصة، بالإضافة إلى أنها تصعّد الوضع إلى نقطة اللاعودة.

* * *

"هآرتس": يجب أن يتوقف لابيد عن الخوف من نتنياهو

بقلم عوزي برعام

هل يمكن أن تُحسَم الانتخابات المقبلة لمصلحة يائير لابيد ومعسكر التغيير؟ هناك فرصة لذلك. صحيح أن الحكومة السابقة لم تنهِ أيامها، واستقال رئيسها، لكن كثيرين لا يريدون العودة إلى واقع المقاطعات والإقصاء في جلسات الكنيست التي تحولت إلى منبر لأحزاب صاخبة ومجنونة.

شريحة كبيرة من الجمهور تريد حكومة تحقق الاستقرار ومسؤولة وفاعلة. وهي تعلم بأن بنيامين نتنياهو لا يريد حكومة فاعلة، بل يريد مسرحاً للدمى يحرّكه بوساطة المقربين منه، ويقدم صورة كاذبة إلى العالم.

لكن عندما سمعتُ المستشار الإعلامي اليميني يسرائيل بكار (الذي أشرف على حملة «الليكود» في سنة 2009 وحملات حزب «أزرق ـ أبيض» في الانتخابات الثلاثة الأخيرة) يقول: «أريد أن يفهم الجمهور أن لابيد لا

يستطيع تأليف حكومة»، وافقت على كلامه، مع كل تحفظاتي عليه. وذلك لأنه بعد أن بدا لحظة أن لابيد يستوعب صورة الوضع بصورة صحيحة، أعاده مستشاروه إلى عادته السيئة عندما صرّح بأنه لن يجلس في حكومة مع «متطرفين.«

ستكون الحملة الانتخابية طويلة ومتعرجة، لكنها بدأت بصورة سيئة. كان يجب على لابيد أن يعلن أنه لا يرفض أي حزب من الوسط أو من اليسار. صحيح أن نتنياهو سيستغل ذلك لتصويره متعاونا مع «مؤيدي الإرهاب»، لكن إذا كان لابيد يعتقد أنه سبب كافٍ لاستبعاد «المتطرفين»، أي القائمة المشتركة، فإنه بهذا يكشف عن ضعف فقط.

العنصريون يكرهون كل عربي ويكرهون أي حزب لا يؤمن بعظَمة نتنياهو. هم وأشباههم ليسوا هدفاً للابيد. عليه أن يتحرر من ظل نتنياهو، ومن الخوف منه ومن تحريضه. يجب على لابيد أن يكون زعيماً صاحب خط يحدد مسار الكتلة برمتها. إن الكتلة التي لا تريد عودة نتنياهو لديها مصلحة كبيرة في زيادة نسبة التصويت وسط مؤيديها عموماً، ورفع نسبة التصويت وسط السكان العرب بصورة خاصة.

يجب على لابيد أن يدرك حقيقة أن نتنياهو لا يملك أرنباً في قبعته. وهو لا يتحدث عن الفضائح التي يحاول إلصاقها بخصومه. أقول هذا لأن الانتخابات التمهيدية في «الليكود» تكشف الواقع كما هو: «الليكود» هو مجموعة من الأشخاص سيرون بعضهم البعض للمرة الأخيرة في نهاية الانتخابات التمهيدية. وكل الكلاب الهجومية ستدخل في صمت إعلامي حتى الأول من تشرين الثاني. لأن نتنياهو يريد منع لقاء محتمل بين ما تبقى من ناخبيه وبين أولئك الذين يقومون بتهريبهم.

لكن لا يمكن لنتنياهو أن يتجاهل بن غفير، لأن هذا الأخير نما بفضل قواه الذاتية، وبفضل أجواء الكراهية والتحريض التي بثّها مع آخرين. يدرك نتنياهو أن بن غفير يمكن أن يكون كاسراً للتوازن في الاتجاه المعاكس: قوته الرادعة توازي قوته الانتخابية. هذا هو سبب التبدل الذي يمر به بن غفير. فهو لم يعد ينتمي إلى الفاميليا، وهو، الآن، يقدم نفسه كشاب ناضج وذكي. هو لا يكره العرب مثل مائير كهانا، هو يكره فقط «الإرهابيين». صحيح أنه يعترض على المنظومة القضائية، لكنه لا يختلف في ذلك عن أيٍّ من مناصري «الليكود.«

يجب على لابيد أن يتذكر أن الهدف هو عدم السماح لنتنياهو وريغيف بالعودة إلى الحكم مع بن غفير الذي هدد رابين مباشرة عشية اغتياله. كل ما يساهم في تحقيق هذا الهدف مشروع. ويجب ألا يسقط في الفخ الذي نصبه له نتنياهو.

* * *

"هآرتس": حرب أوكرانيا: فشل محاولة إسرائيل السير بين النقاط

بقلم عاموس هرئيل

يجسّد قرار روسيا، الذي يلوح في الأفق، منع نشاطات الوكالة اليهودية على أراضيها، مرة أخرى، إلى أي درجة فشلت محاولة إسرائيل السير بين القطرات، مسبقاً، حول الحرب في أوكرانيا. كلما تعقد الغزو الروسي والحرب التي خطط لها لأسبوع أو أسبوعين، طالت شهوراً كثيرة. وهكذا ازدادت خيبة الأمل في الكرملين من الانتقاد الدولي، وبالذات من موقف إسرائيل.

محاولة رئيس الحكومة السابق، نفتالي بينيت، تعيين نفسه وسيطاً بين الأطراف الصقرية، وبذلك التهرب من المطالبة باتخاذ موقف واضح بخصوص الأزمة، لم تنجح. بعد ذلك كان يكفي إدانة إسرائيل الخفيفة لجرائم الحرب الصارخة التي ترتكبها روسيا من أجل إثارة غضبها. لم يتأثر الروس حقاً بحقيقة أن إسرائيل، مقارنة بالولايات المتحدة والدول الأوروبية، حذرت جداً من تقديم مساعدة فعلية لجهود الأوكرانيين من أجل صد الغزو عن بلادهم. بعد القنبلة التي أُلقيت، الأسبوع الماضي، مع بيان وزارة العدل الروسية بخصوص الوكالة اليهودية، وصلت، أول من أمس، رسائل ضبابية من موسكو. من جهة قال ديمتري بيسكوف، المتحدث بلسان بوتين: إن المشكلة قانونية بطبيعتها، ولا تؤثر على العلاقات مع إسرائيل. ومن جهة أخرى، أكدت المتحدثة بلسان وزارة الخارجية، الأقل مرتبة من بيسكوف، في الواقع على أن هذه مسألة قانونية، ولكنها في الوقت ذاته أضافت: إن مقاربة إسرائيل تجاه روسيا في الأشهر الأخيرة "غير مجدية، وإن القيادة في إسرائيل سمحت لنفسها بإطلاق تصريحات مناوئة لروسيا."

عن أقوال رئيس الحكومة، يائير لابيد، الذي قال: إن "إغلاق مكاتب الوكالة سيشكل حدثاً خطيراً سيؤثر على العلاقات" بين الدولتين، قالت المتحدثة: "هناك أشخاص قالوا، إن خطوات روسيا في مسألة معينة يمكن أن تؤثر على العلاقات بين الدولتين. ولكني أريد السؤال: هل هؤلاء الأشخاص لا يعتقدون أن نشاطاتهم وتصريحاتهم في الأشهر الأخيرة قد أثرت على العلاقات؟."

يبدو أن روسيا اختارت الرد على إسرائيل في المكان الذي تزعجها فيه نشاطات إسرائيل (وجود أعضاء الوكالة على أراضيها) من البداية. القول: إن الردود الحساسة من القدس وطلب إرسال بعثة لترضية الروس، وربما ستقنعهم بالتراجع، لا تدل على قراءة عميقة للواقع. احتمالية ألا يجبي الكرملين من إسرائيل ثمناً على رفضها الحذر جداً بحد ذاته لتأييد خطواته، ضعيفة. ربما كان من الأفضل عدم بذل جهود والاستفادة بدلاً من ذلك من الفرصة لاتخاذ موقف أخلاقي مناسب حتى لو بتأخر فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا.

ادعاء إسرائيل الرئيس، الذي أخر الوقوف بشكل صريح ضد خطوات روسيا، يتعلق بالمعركة بين حربين، وهي

المعركة التي في إطارها نفذ الجيش الإسرائيلي مئات الهجمات في أرجاء الشرق الأوسط في العقد الأخير. جبهة رئيسة في المعركة بين حربين هي سورية. ومنذ نشر السربين الروسيين في شمال غربي سورية في خريف 2015 (الذي رجح بالتدريج الكفة لصالح انتصار نظام الأسد في الحرب الأهلية) تحذر إسرائيل من ألا تدوس على أطراف أصابع بوتين في سورية.

في البداية تمت بلورة بروتوكول في إطاره نقلت إسرائيل لروسيا في سورية تنبيهاً مسبقاً قصيراً قبل أي هجوم؛ من أجل أن يستطيعوا الدفاع عن رجالها وقواعدها.

في خريف 2018، بعد أن أسقطت النار المضادة للطائرات السورية بالخطأ طائرة تجسس روسية في نهاية هجوم إسرائيلي، وقتل 15 جندياً، زاد بوتين الضغط. استأنفت إسرائيل الهجمات بعد بضعة أسابيع، لكنها مددت قليلاً زمن الإنذار وبدأت تتصرف بطريقة حذرة قرب المصالح الروسية.

لكن اختارت روسيا إلقاء المسؤولية عن الحادثة بشكل مطلق على إسرائيل. رغم هوية الجنود الذين كانوا يديرون بطاريات الصواريخ، إلا أنها جسدت إلى أي مدى لا يوجد هنا تعاطف خاص مع إسرائيل أو زعمائها. تأكدت هذه الأمور أيضاً بعد بضعة أشهر عندما لم تفِ روسيا بتعهداتها ولو ليوم واحد بإبعاد القوات المؤيدة لإيران عن الحدود السورية مع إسرائيل في هضبة الجولان. لم يزعج هذا رئيس الحكومة في حينه، بنيامين نتنياهو، في التفاخر بعلاقته الشخصية الحميمية مع بوتين. وصلت الأمور ذروة غير معقولة عندما اتهم مؤيدو نتنياهو، هذا الأسبوع، لابيد بتخريب العلاقات مع الحليفة الكبرى.

يوجد لإسرائيل حليف كبير واحد فقط وهو الولايات المتحدة. يبدو أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي زار البلاد في هذا الشهر، لم يعد في ذروته. ولكن ليس هناك أي مقارنة بين علاقته المتعاطفة والصادقة مع إسرائيل وبين المقاربة المتهكمة والمطلقة لبوتين تجاه إسرائيل. هذه هي الولايات المتحدة وليس روسيا التي تعطي إسرائيل مساعدات أمنية تبلغ 3.8 مليار دولار في السنة. كان هذا بوتين، وليس بايدن، هو الذي وصل، الأسبوع الماضي، إلى طهران لحضور لقاء قمة ثلاثي مع زعماء إيران وتركيا. للسبب ذاته لم يكن في أي يوم أساس لتوقعات مدحوضة، من قبل نتنياهو وبينيت بعد ذلك وأحياناً من قبل ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، بحسبها روسيا هي التي ستبعد الإيرانيين عن الأراضي السورية؛ لأنها تفضل الحفاظ على العلاقات مع دمشق نفسها.

مثلما لم يكن على إسرائيل أن تتفاخر بالوساطة بين روسيا وأوكرانيا، فإنه ليس لها أيضاً أي سبب لمجاراة الدول الغربية وقيادة المساعدات العسكرية الدولية لحكومة زيلينسكي. ولكن اتخاذ موقف واضح ضد العدوان الروسي على أوكرانيا سيكون خطوة صحيحة، موضوعية، وبالتأكيد أخلاقية. يوجد في ذلك مخاطرة

معينة، لكن من المشكوك فيه إذا كانت روسيا سترغب في فتح جبهة جديدة لنفسها عن طريق التصادم المباشر مع سلاح الجو الإسرائيلي في سماء سورية. تقف أمام إسرائيل اعتبارات أكبر وزناً من الحفاظ على حرية عمل الوكالة اليهودية في روسيا، أو حتى من الاستمرار المقدس للمعركة بين حربين، لأجيال كثيرة. في كل ما يتعلق بأوكرانيا من الأفضل عدم البقاء في الجانب غير الصحيح للتاريخ.

* * *

"إسرائيل اليوم": هل سيثور الجيل الفلسطيني الجديد على فساد رجال السلطة الفلسطينية؟

بقلم جلال البنا

ترجمة: القدس العربي

نشر هذا الأسبوع في "إسرائيل اليوم" أن التقرير الذي أعد في معهد "نظرة على الإعلام الفلسطيني" حذر من وجود تخوف شديد من قيادة الرئيس الفلسطيني للسلطة إلى دكتاتورية. ربما نجد الديمقراطية في دولة او في كيان حكم ذاتي قوي، حيث فصل للسلطات. أقيمت السلطة الفلسطينية قبل نحو ثلاثة عقود، ولم تدع قط بأنها ديمقراطية. صراع رجال حركة فتح المسيطرين فيها ضد الفصائل الأخرى المعارضين لها، كالجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، وحماس، صراع معروف ومشهود منذ اليوم الأول الذي حمل فيه شرطي فلسطيني السلاح وتلقى الصلاحيات في المدن الفلسطينية، ومنها غزة.

يصعب رؤية قاعدة ديمقراطية في سلطة أقيمت بضمانة دولية وبمساعدة إسرائيل، وخصوصاً بسبب غياب برلمان يؤدي مهامه منتخب من الشعب وغياب سلطة قضائية مستقلة.

الوضع في السلطة، بعيداً عن الصلة الإسرائيلية وبعيداً عن الكفاح لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بشع وصعب، ويتميز بتعيين المقربين وبالفساد، مثل الأنظمة الشمولية المركزية. رجال السلطة، أساساً رجال حركة فتح، يقاتلون كل من لا يسير على خطهم بوحشية كبيرة، في كل وقت وكل موضوع، وأعمالهم تعرض حقوق الإنسان للخطر؛ ففي حالات غير قليلة، تجد معارضي رئيس السلطة وسياسته، ممن كشفوا فساداً أو تحدثوا بما يتعارض ورأي رئيس السلطة، دفعوا الثمن على ذلك بحياتهم؛ آخرهم الناشط نزار بنات، الذي اعتقل في بيته حياً، ومات أثناء التحقيق الذي أخضعه له محققو السلطة، وفي أثناء السنة المنصرمة، لم يقدموا أجوبة على أسباب موته ولم يعتقل أي مشبوه، بل ولم يفتح تحقيق.

ثمة مثال آخر تلقيناه في نهاية الأسبوع الماضي، عندما أطلق مسلحون متماثلون مع "فتح" النار فأصابوا د. ناصر الدين الشاعر، المسؤول الكبير في جامعة النجاح، وسابقاً وزير التعليم العالي ونائب رئيس الوزراء الفلسطيني. هنا أيضاً، مثلما في حالة بنات، أُطلقت تنديدات من كل صوب، حتى من رجال "فتح"، رغم أن كل رجال السلطة يعرفون من يقف خلف الحدث.

الشارع الفلسطيني يغلي اليوم أكثر من أي وقت مضى بسبب الفساد، وتعيين المقربين، والصراعات السياسية بين رجال فتح وكل من يعارض أو يتجرأ على نقد سياسة السلطة. منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية لا يمكنها العمل لغياب الحماية لها، أما جهاز قضاء فيتحكم به سياسيون من رجال السلطة، وثمة إعلام ضعيف لا يتجرأ على النقد، وكل من يتجرأ على التغريد أو كف سوء أنظمة سلطوية، يسدون فمه باسم "الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي". وعليه، ليست سوى مسألة إلى أن تشتعل الشرارة الأولى للاحتجاج من الجيل الفلسطيني الجديد ضد الزعامة الحاكمة اليوم.

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: ما وراء مطالبة روسيا بوقف نشاط الوكالة اليهودية

بقلم اركدي ميل - مان

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع /مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

توتر العلاقات بين روسيا وإسرائيل ازداد في الأشهر الأخيرة إثر الاجتياح الروسي لأوكرانيا، الكثيرون في إسرائيل يربطون مطالبة وزارة العدل الروسية بوقف نشاطات الوكالة اليهودية بهذا التوتر. إنه تفسير سطحي لا يتناول عمق التوجهات التي تمر بها روسيا في السنوات الأخيرة.

التوجه الأول: عدم التسامح مع الجهات الخارجية العاملة على الأرض الروسية، النابع من ابتعاد روسيا الآخذ في التزايد عن الغرب، والذي تعبر عنه القوانين التي تقيد المنظمات الأجنبية وتضر بنشاطاتها. السلطات الروسية شرعت في إغلاق المنظمات الأجنبية من قبل حوالي عقد، الحجة الرسمية لإغلاقها هي خرق القوانين الروسية، حيث يدور الحديث عن تقليص نشاط المنظمات الأجنبية التي تقدم قيم الديمقراطية الغربية.

التوجه الثاني: ظهور وتصاعد معاداة السامية في روسيا. ظاهرة معاداة السامية ليست جديدة، وقد عانى اليهود منها على امتداد الحقب الروسية وتجسيداتها؛ من الإمبراطورية العسكرية وحتى الاتحاد السوفيتي. وكما في أماكن أخرى في العالم، تتعزز قوة معاداة السامية في فترات الأزمة وصياغاتها غير الدبلوماسية

بوضوح في قول وزير الخارجية الروسي "المعادون للسامية الأكبر هم اليهود أنفسهم"، و"هتلر كان دمه يهوديًا"، في إشارة إلى هذا التوجه.

التوجه الثالث: الرد الإسرائيلي غير الكافي على التلميحات الروسية على مدار السنين، بشأن عدم الرضى عن نشاطات الوكالات، التي بدأت منذ نهاية سنوات الـ 2000. روسيا حدّت من نشاطات الوكالة ووضعت أمامها عراقيل مختلفة. رغم ذلك؛ الوكالة لم تنجح في التأقلم مع المحيط المعادي أو في العمل بنشاط على تغيير الوضع.

التوجهان الأوليان من المُتوقع أن تتعزز قوتهما في الفترة القريبة القادمة؛ لذلك على إسرائيل أن تغير طرق عملها، فهذه ليست الأزمة الأخيرة بين إسرائيل وروسيا، وعلى إسرائيل أن تستعد للأزمات القادمة، وسيما على ضوء تقليص مساحة قدرتها على المناورة.

* * *

"إسرائيل اليوم": نصرالله يقامر ويخاطر بحرب ثالثة في لبنان

بقلم عوديد غرانوت

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

في مقابلة تلفزيونية منحها أول أمس لقناته اللبنانية المفضلة "الميادين" وللصحافي المعجب والمتزلف، غسان بن جدو، سمح زعيم "حزب الله" حسن نصر الله لنفسه بتصعيد مستوى تهديداته تجاه إسرائيل حول التنقيب عن الغاز.

حذر رئيس تنظيم الإرهاب من عدم سماحه لإسرائيل بأي تنقيب في كاريش، إذا لم يتفق بداية على ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، ولن يسمح لها وللشركات الأجنبية البدء بذلك. كما ألمح بأن المواجهة قد تقع بدءا أيلول القادم، إذا بدأت إسرائيل بالإنتاج، ولم يستبعد إمكانية إطلاق أمر بحرب إقليمية، تشارك فيها "جهات أخرى". ثم إنه ضحك لثناء بن جدو عليه حين تبنى نمط التهديد الذي خلقه تجاه إسرائيل سابقاً، بمعنى: "ما بعد، بعد حيفا" – أي: (لحزب الله قدرة على الإصابة) "أبعد من حيفا"، وقدم له (للصحافي) التهديد الجديد: "ما بعد، بعد كريش". بمعنى: أبعد من طوافة كاريش، كل الحقول البحرية للعدو يحددها "حزب الله" أهدافاً له.

هناك طريقتان لقراءة تحذيرات نصر الله الجديدة: الأولى، كتبجح صرف يستهدف الضغط على إسرائيل لقبول المطالب اللبنانية في المفاوضات الجارية الآن على ترسيم الحدود؛ كي يتمكن إذا تحقق اتفاق أن يسجل

هذا الإنجاز على اسمه، ويدعي لاحقاً بأن تهديده وحده هو الذي دفع إسرائيل للتراجع. هذه القراءة تنسجم مع حقيقة أن قسماً من المقابلة كرس لصد النقد ضد "حزب الله" ورئيسه. هذا النقد يشتد ويتعاظم كل يوم في لبنان المنهار. والحجة المركزية لمعارضي "حزب الله" هي أن التنظيم الإرهابي لا يرى مصلحة الدولة أمام ناظريه. بدلاً من أن يساعد في إنهاء الأزمة السياسية والترميم الاقتصادي، يعتزم "حزب الله" توريطه بحرب شديدة مع إسرائيل. وبناء على ذلك، أصر نصر الله في المقابلة على أنه وطني لبناني. ولكن ثمة إمكانية أخرى لا يجب الاستخفاف بها، وهي أن نصر الله يعد نفسه لمواجهة مع إسرائيل حول تنقيبات الغاز. وحسب هذه الإمكانية، بتقدير نصر الله، ستكون مواجهة عسكرية محدودة، تعزز مكانته، ولن تتطور إلى حرب شاملة لا يرغب فيها.

من أين لنصر الله أنها ستكون مواجهة محدودة؟ في المقابلة نفسها، قضى بأن الرئيس بايدن لا يريد الآن حرباً في الشرق الأوسط، وإسرائيل ستطيع واشنطن على أي حال. لكن يمكن التقدير بأن له أسباباً أخرى ومخطئة للتقدير على النحو التالي: تعيش إسرائيل في ذروة أزمة سياسية وفي فترة انتقالية، يقف يئير لبيد على رأس حكومتها، وهو شخص جديد وغير مجرب. والجيش منشغل بتبادل رئاسة الأركان. سيتسلم رئيس الأركان الجديد مهام منصبه في كانون الثاني. باختصار: إذا ما ضرب طوافة التنقيب، فلا يوجد في إسرائيل اليوم من يقرر فتح الحرب.

في مثل هذه الحالة، ينبغي أن نذكر نصر الله بأنه قد يكرر تلك التقديرات المغلوطة التي ورطته في حرب لبنان صيف 2006. تلك الحرب التي اعترف في نهايتها بأنه لو أنه كان توقع رداً إسرائيلياً على هذا النحو لما بدأها. عليه أن يدرك الآن بأنه يلعب بالنار مرة أخرى.

* * *

"يديعوت أحرونوت": تكشف الأزمة مع روسيا المشترك بين نتنياهو وحكومة التغيير

بقلم عوفر شيلح

الأزمة الدبلوماسية بين إسرائيل وروسيا ستحل في نهاية المطاف. وهي تمر في هذه الأثناء عبر المنشور الوحيد للحياة الإسرائيلية – بيبي/لا بيبي – وتشهد علينا أكثر مما تشهد على النوايا الخفية والدوافع المحتملة التي لدى فلاديمير بوتين. إذا ما قرأنا المواقف في وسائل الإعلام الإسرائيلية، يتبين أن لبوتين الذي هو الآن في ذروة صراع مصيري على استمرار حكمه وإرثه ومستقبل اقتصاد روسيا ومكانها في المراتبية الدولية، لا شيء مهماً في هذه اللحظة أكثر من توفير الذخيرة لمؤيدي رئيس الوزراء الأسبق أو لمعارضيه. ولكن في فحص أعمق بقليل

للأمور، يخيل أنها تنبع من شيء ما مشترك لنتنياهو وكذا لـ "حكومة التغيير": سياسة ضيقة الأفق وجبانة، بعضها اعتبارات تكتيكية ضيقة مثل "هل سيتمكن سلاح الجو من مواصلة القصف" (ولن نسأل ما المنفعة من عمليات القصف هذه؛ فالقصف قيمة مقدسة)، وبعضها عقلية جامدة تتمثل بـ "السير بين القطرات"، خشية أن نضطر للوقوف من خلف مصلحة حقيقية، أو فكر واسع أو اعتبار أخلاقي.

بعد بضعة أسابيع من غزو روسيا لأوكرانيا، قال "مصدر سياسي" (رئيس الوزراء أو بديله، اللذان تبادلا مواقعهما منذئذ) لـ "هآرتس"، إن "فعلنا الحد الأدنى كي نتمكن من العودة إلى إصدار أصوات البساط". قلت في حينه إن من يصدر أصوات البساط يتعاطى معه الناس كما يتعاطون مع البساط، وبالتالي لم العجب؟ بوتين يرى بساطاً ويدوس عليه.

من اليوم الذي حل فيه الروس في سوريا، قبل نحو سبع سنوات، تتعاطى إسرائيل مع وجودهم هناك عبر المنشور التكتيكي والخوف من اتخاذ أي موقف. نتنياهو تباهى بالتنسيق الرائع الذي أقامه مع بوتين وبصور الاثنين في الساحة الحمراء؛ لكن عندما اقترح مستشار الأمن القومي الروسي بتروشيف لنظيره الإسرائيلي مئير بن شباط في 2018 أن تراعي روسيا مصالح إسرائيل في تسوية سوريا مقابل أن تساعدها إسرائيل لاستئناف الحوار مع الولايات المتحدة في مسائل أخرى، ومنها أوكرانيا، تراجع نتنياهو بفزع عن الفكرة. لا غرو أن تسوية سوريا فعلها بوتين مع زعماء إيران وتركيا، تلك التركيبة إياها التقاها الأسبوع الماضي في القمة، وأغلب الظن بدأ منها احتكاكه مع إسرائيل.

"حكومة التغيير قللت الفعل. الحرب في أوكرانيا حدث عظيم، تتقرر في إطاره قواعد لعب تدار بموجبها أمور عديدة في العالم في السنوات المقبلة. سارعت إسرائيل إلى الهرب من اتخاذ موقف، بدعوى أن هناك خطراً على طائرات سلاح الجو، وبالذريعة المعروفة: وجود يهود هنا وهناك. رئيس الوزراء بينيت نال الثناء على الابتكار الذي ادعى فيه التوسط في النزاع كي يخلق ذريعة لسيرنا بين القطرات.

الحقيقة أن القصف في سوريا لم يشغل بال الروس قط، بل ينسجم مع بعض مصالحهم. كما أنهم يعرفون بأن إسرائيل قد تلحق ضرراً بمصالحهم هناك حتى دون أن تسقط صاروخاً على مسافة سمع من جندي روسي. بالمقابل، إيران وتركيا اليوم جزء من الملجأ الذي يحاول بوتين بناءه حيال العزلة الدولة والعقوبات الاقتصادية.

للإيرانيين أسباب خاصة بهم للرغبة في التحرش بنا، والروس لا تزعجهم الاستجابة؛ فهم لا يتأثرون بـ"نقاش عديد المشاركين عقده رئيس الوزراء" أو بتحذيرات بـ"خطوات رد سياسية". كل ما أريناهم حتى الآن ضعفاً وتزلفاً، وهم يعملون بموجب ذلك.

ما يقلق أكثر من هذا صمت المستوى المهني، ذاك المستوى الذي يشكك كثيرون منه منذ زمن ما بجدوى قسم غير قليل من أعمال القوة الإسرائيلية، سواء في سوريا أم في إيران، وبغياب سياستها. كما أنهم يرون عدم الجدية والاعتبارات الغريبة في القرارات، ولا ينبسون ببنت شفه. ذاك المستوى الذي يواصل تقديس الاعتبار التكتيكي، رغم أنه يفترض أن يفهم السخافة الاستراتيجية. كان يمكن وينبغي توقع أكثر من ذلك منه.

* * *

"معاريف": لا ترتكبوا خطأ تاريخياً بمقارعتكم الدب الروسي

بقلم العقيد احتياط رونين ايتسيك

يبدو أن حكومة إسرائيل قررت الصدام جبهوياً مع روسيا: لا سبيل آخر لوصف آثار تصريحات لبيد ضد الرئيس بوتين والحرب في أوكرانيا. ولم يتبقَ الآن إلا شد الأحزمة وانتظار النتائج التي يمكن تصورها كصدام بين سيارة صغيرة ودبابة. ماذا سيكون مصير تلك السيارة ومسافريها؟

لست من مؤيدي بوتين. الحرب في أوكرانيا صراع وحشي. لكنها حرب بين دولتين، لروسيا هدف واضح فيها: هز نقطة التوازن في العلاقات الدولية بعد سنوات طويلة عمل فيها الغرب والناتو على ضم المزيد من الدول إلى حضنه في ظل زعزعة مكانة روسيا. وهذا أمر لم يقبله بوتين.

الحرب في أوكرانيا ليست على إقليم دونباس ولا على مقاطعات انعزالية؛ هي حرب على مكانة روسيا كقوة عظمى عالمية. والحرب كما يعرف ستكون وحشية ومأساوية. دولة إسرائيل في هذا السياق لن تسمح لنفسها بالدخول بين روسيا والولايات المتحدة. فالواقع الذي نعمل فيه، وفقاً لقيمنا الديمقراطية، يفترض سلوكاً ذكياً وليس استفزازياً. ليس لأن روسيا قوة عظمى، بل لأنها تلعب دوراً مهماً للغاية في الشرق الأوسط. تمكنت دولة إسرائيل حتى الآن من العمل في هذه المعادلة المركبة بشكل ذكي، فتمتنع عن الإضرار في ضوء الحرب في سوريا وصعود داعش في ظل التنسيق مع الروس للأعمال ضد إيران في الفاصل السوري. وساعدت هذه التفاهمات في الاستقرار الإقليمي، وتلطيف حدة التصعيد وإعطاء إمكانية لمناورة إقليمية لا بأس بها. والآن، نبلغ الروس بأن أعمالهم ليس مقبولة منا، وأنهم يرتكبون "جرائم حرب" بل ونهددهم. أي رافعة لإسرائيل على الروس؟ ما الذي يعطينا، نحن الدولة التي هي دولة واحدة صغيرة في العالم ومتعلقة بموازين القوى بين

القوى العظمى، إمكانية التهديد بهذا الشكل؟ تصوروا دولة، نفوذها الدولي صغير، تنتمي قيمياً للعالم الغربي، فتقرر الاستفزاز ضد رئيس روسيا. هذا ما فعلته أوكرانيا التي اصطدم رئيسها زيلينسكي جبهوياً بالدب الروسي، فيما نال الإعجاب في الشبكات الاجتماعية واعتبر بطلاً وطنياً. غير أن أوكرانيا تضررت بشكل جسيم حتى الآن من جانب روسيا، حين تحول نحو ثلث مواطنيها، أكثر من 15 مليون، إلى لاجئين.

يخيل أن رئيس الوزراء لبيد يستغل الأعمال الروسية كي يعظم مكانته. لكن النتائج المحتملة للصدام الجبهوي مع روسيا هي التدهور في الحدود الشمالية، وإعطاء ضوء أخضر لإيران ووكلائها وبالتوازي مع أعمال لاسامية وعقوبات تجاه يهود روسيا. استراتيجية رئيس وزرائنا خطيرة للغاية؛ فهي تضع دولة إسرائيل في عين العاصفة. لا شيء جيداً قد يخرج من ذلك لإسرائيل. نحن كفيلون لأن نتعرض لضربة بقوة عليا، دون ربح في مكانتنا الدولية.

الموقف القيمي شرعي، والمساعدة الإنسانية صحيحة. العمل من أجل يهود روسيا وأوكرانيا واجب، لكن الصدام الجبهوي مع زعماء قوى عظمى خطأ من أساسه، يضيق مجال المناورة الدولية لإسرائيل، الذي هو على أي حال ليس واسعاً، ويعرضها للخطر في المستوى الإقليمي بعامة والأمني بخاصة، ويصعد الوضع إلى نقطة لا مرد لها.

* * *

"إسرائيل اليوم": إحباط إسرائيلي من إفشال فلسطيني 48 مخططات الأسرلة

بقلم نداف شرغاي

ترجمة: عدنان أبو عامر/ موقع عربي21

بعد مرور أكثر من عام على "هبة رمضان" في أيار/ مايو 2021، التي انخرط فيها فلسطينيو48، ما زالت أوساط الاحتلال تنظر إليهم على أنهم "تهديد أمني" من داخل الدولة، لأنهم ثاروا عليها، وفتحوا جبهة أخرى ضدها، بجانب غزة والضفة والقدس، ما كشف -في نظر هذه الأوساط- عن سلسلة من الإخفاقات الأمنية والاستخبارية التي وقعت فيها أجهزة الأمن والشرطة، لأن هذه التظاهرات والاحتجاجات من فلسطينيي48 عبرت بصورة حقيقية عما أسمته ظاهرة "الفراغ الحكومي."

تتحدث هذه المحافل الإسرائيلية عن مسؤولية مباشرة وقعت فيها الحكومة برمتها عن تمرد فلسطينيي48 على دولة الاحتلال، بدءا برئيس الوزراء في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الداخلي الأسبق أمير أوحانا، بجانب المؤسسة الأمنية والمستوى السياسي.

نداف شرغاي الكاتب في صحيفة" إسرائيل اليوم" ذكر في مقاله أن "فلسطينيي48 انطلقوا في هبّتهم تلك من فرضية "الأقصى في خطر"، ومعتقدات يؤمنون بها تشكل وقودا لمظاهراتهم، منها أن إقامة دولة إسرائيل تعدّ بالنسبة لهم "نكبة وكارثة"، ليس شعارات نظرية، بل سلوكا عملياً كان حاضرًا خلال الاحتجاجات الميدانية التي استمرت عدة أيام، ما رفع من مستوى الخطورة التي عاشتها دولة الاحتلال في تلك الأيام." وأضاف أن "الدعم الذي قدمه بعض القادة السياسيين والدينيين من فلسطينيي48 لاحتجاجاتهم، سواء بالصمت أحيانًا، وأحيانًا أخرى بشكل مباشر، وأحياناً ثالثة بشكل غير مباشر، من خلال الحديث أن "القدس لديها أخوات عزيزات في يافا وحيفا وعكا واللد والرملة"، ولذلك فقد تركزت خلال انتفاضة أيار/ مايو 2021 المقاومة الفلسطينية ضد القمع الصهيوني في هذه المدن التي عملت على إزالة اسم إسرائيل من خارطة فلسطين، لأنها بنظرهم فلسطين، هكذا سميت قديماً، وستسمى فلسطين مرة أخرى."

تؤكد المحافل الإسرائيلية أنه بعد مرور عام على تلك الأحداث، فما زال الردع الإسرائيلي تجاه فلسطينيي48 غير قائم، لعل أخطر ما في هذه الانتفاضة أن الجهاز المسؤول عن الأمن الداخلي في دولة الاحتلال لم يحقق بعد رادعًا ضد مثيري الاحتجاجات من بين فلسطينيي48، بدليل أنه في الآونة الأخيرة شهدت المزيد من تعرض المستوطنين اليهود للعديد من الهجمات من هؤلاء الفلسطينيين، الذين أفشلوا مخططات الأسرلة والتهويد والصهينة التي بدأتها دولة الاحتلال منذ أكثر من سبعين عاما.

صحيح أن الأوساط السياسية والأمنية الإسرائيلية تحاول التضخيم من بعض هذه الأحداث من أجل تحريض أجهزة الأمن ضد فلسطينيي48، لكن الواقع القائم في المدن الفلسطينية والعربية في الداخل المحتل يكشف عن فشل أساليب الهيمنة والاستيلاء الوحشي من قبل المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية والعربية فيما تسمى "المدن المختلطة."

الخلاصة الإسرائيلية أن مرور عام على عملية "حارس الأسوار"، التي نفذها جيش الاحتلال ضد قطاع غزة، بعد أحداث حي الشيخ جراح والمسجد الأقصى، وانخرط للدفاع عنها فلسطينيو48، تؤكد أن الردع الإسرائيلي ضدهم لم يتحقق، ما يكشف عن سلسلة من الإخفاقات الأمنية والسياسية الإسرائيلية تجاه جبهة اعتقد الاحتلال لحظة واحدة أنها باتت مستكينة مسالمة تم تدجينها وترويضها.

* * *

مطالبات إسرائيلية بالاندماج في تحالفات إقليمية لدرء المخاطر

ترجمة: عدنان أبو عامر/ موقع عربي21

في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة، تسعى دولة الاحتلال لما تسميه "حجز" مقعد لها ضمن شبكة التحالفات الجاري تصميمها في المنطقة لمواجهة التحديات المقبلة، السياسية والعسكرية والاقتصادية، ما زاد من دعوات دمجها في اتحاد كونفدرالي شرق أوسطي يضم دولًا مجاورة، وحتى بعيدة، إضافة إلى تحالف مواز يتم إحكامه مع قبرص واليونان ودول البلقان الأخرى، بزعم أن غالبية سكانها من أحفاد الدول العربية في شمال أفريقيا والمغرب العربي والهلال الخصيب.

تستند هذه الدعوات الإسرائيلية لما أبرمه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاقيات التطبيعية التي وضعت الأساس لدمج دولة الاحتلال في كونفدرالية إقليمية تقوم على التعاون في السياسة والأمن والطاقة والاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، كقوة موازنة لكتلة إيران وروسيا وتركيا، فيما يواصل الرئيس الحالي جون بايدن هذه السياسة.

الخبير القانوني ديفيد ساندوسكي ذكر في مقاله على موقع "نيوز ون" أن "التوجه الأمريكي الجديد يقضي بدمج دولة الاحتلال في المنطقة العربية بجانب عدد من الدول المستهدفة في الشراكة الجديدة، وهي: مصر، السعودية، الأردن، السلطة الفلسطينية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، عمان، قطر، المغرب، وستتم إضافة المزيد من الدول فيما بعد، مع أن الفلسطينيين هم حجر أساس قوي وهام في التحالف الناشئ".

أما البروفيسور افرايم عنبار، رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن، فأكد على ضرورة "تكثيف الشراكة الإسرائيلية مع قبرص واليونان، بشكل كبير، لا سيما في المجالات السياسية والعسكرية والطاقة، حيث يجتمع قادتها بشكل منتظم، وينسقون سياسة الطاقة في حقول الغاز في شرق البحر المتوسط، كما أنشأوا منتدى غاز شرق المتوسط، ويضم مصر وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية، وأصبح المنتدى منصة للتعاون الإقليمي لتطوير حقول الغاز الطبيعي في البحر المتوسط". وأضاف في مقاله أن "إسرائيل واليونان وقبرص تخوض مناورات عسكرية مختلفة لتحسين قدراتها العسكرية، والتنسيق عند الضرورة، ما سيكون له نتائج سياسية واستراتيجية، وهناك حاجة لأجندة مشتركة لسياستها الخارجية؛ بهدف زيادة الأهمية الاستراتيجية للشراكة بينها، ولعل التوجه الأمريكي بمغادرة المنطقة يشكل فرصة أمام أثينا ونيقوسيا وتل أبيب لزيادة تنسيقها، في ضوء تردد مصر بالانضمام للاصطفاف اليوناني مع إسرائيل، رغم التحسن الملحوظ في علاقاتها بتل أبيب".

تشير الدعوات الإسرائيلية لدمج دولة الاحتلال في تحالفات المنطقة، تارة مع الدول العربية، وأخرى مع اليونان وقبرص، إلى قراءة إسرائيلية لافتة، قد تبدو مبالغ فيها، عن تفاقم التهديدات الأمنية في الشرق

الأوسط، وحاجتها للمساعدة في حماية مصالحها، لا سيما مع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة، وتزايد النفوذ الروسي، ما يزيد من حاجة الاحتلال لمثل هذه التحالفات، التي يمكن إضافة المجموعة الرباعية الغربية في غرب آسيا، وتضم الهند وإسرائيل والإمارات والولايات المتحدة.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": غانتس: إسرائيل تستطيع أن "تلحق ضررا جديا وتؤخر" البرنامج النووي الإيراني

وزير الدفاع يقول ان إيران هي مشكلة عالمية لا تقتصر على اسرائيل فقط، ويحذر من إحياء اتفاق 2015 لأنه لن يؤدي إلا إلى تأجيل إيران النووية فقط

قال وزير الدفاع بيني غانتس يوم الثلاثاء أنه لدى إسرائيل القدرة على إحداث أضرار جسيمة لبرنامج إيران النووي، وحذر من أن إحياء اتفاق عام 2015 مع القوى العالمية لكبح الأنشطة النووية الإيرانية سيكون مجرد وسيلة تأجيل... إيران مشكلة عالمية. إنها ليست مشكلة إسرائيل الخاصة فقط"، قال غانتس خلال مقابلة في مؤتمر القناة 13 في القدس.

ولدى سؤاله عما إذا كان لدى إسرائيل القدرة على وقف التطوير النووي الإيراني أو مجرد تأخيره، قال غانتس: "نحن قادرون على إلحاق ضرر جسيم بالبرنامج النووي وتأخيره." فيما يتعلق برغبة الرئيس الأمريكي جو بايدن المعلنة في إحياء ما يسمى بخطة العمل الشاملة المشتركة الموقعة بين إيران والقوى العالمية، قال غانتس إنها ليست "مفهوما لا أساس له... مع ذلك، نحن غير راضين للغاية عن الاتفاقية، والتي ستكون اتفاقية سيئة لأنها ستكون تأخيرا مؤقتا"، قال غانتس. وحذر من أن مثل هذه الصفقة ستمكن الإيرانيين من تطوير اقتصادهم وإضفاء الشرعية في نهاية المطاف على العودة إلى برنامجهم النووي في وقت لاحق. وخففت خطة العمل الشاملة المشتركة من العقوبات ضد إيران مقابل فرض قيود على برنامجها النووي لمنعها من الحصول على أسلحة نووية وهو هدف تنفيه إيران. انهار الاتفاق بشكل مطرد بعد أن سحبت إدارة ترامب الولايات المتحدة في 2018 وفرضت عقوبات صارمة على إيران. ردا على ذلك، تخلت إيران عن التزاماتها تجاه الصفقة، وعززت البرنامج وزادت تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز المستويات المحددة في الاتفاق.

كانت المحادثات في فيينا في وقت سابق من هذا العام تهدف إلى إعادة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وإيران مرة أخرى وفقا لشروطها، لكن المفاوضات توقفت لعدة أشهر وسط مواجهة بين واشنطن وإيران.

وقال غانتس أنه لا يتوقع اتفاقا في المستقبل القريب. لا أرى أي مؤشرات كبيرة على ذلك في الوقت الحالي"، قال. لكنه اعترف بأنه لا يمكن استبعاد ذلك. وفيما يتعلق بالتدخل العسكري الأمريكي المحتمل، أشار غانتس

إلى تصريحات أدلى بها بايدن نفسه في وقت سابق من هذا الشهر قال فيها انه كملاذ أخير، ستستخدم الولايات المتحدة القوة لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية.

وجاءت تصريحات غانتس بعد أن أفادت وسائل إعلام إيرانية في وقت سابق من هذا الأسبوع بالقبض على شبكة تجسس إسرائيلية كانت على وشك تنفيذ هجوم على "موقع حساس" في أصفهان. وأشارت بعض المنافذ الإسرائيلية إلى أن المقاطعة موطن لمحطة نطنز النووية، التي استهدفت في هجمات ألقت طهران باللوم فيها على إسرائيل. وقالت إسرائيل مرارا إنها تحتفظ بالحق في التصرف بشكل مستقل ضد المنشآت النووية الإيرانية لمنع تهديد وجودي للدولة اليهودية.

كما علق غانتس على تهديدات من زعيم حزب الله حسن نصر الله الذي قال يوم الإثنين أنه سيهاجم حقل الغاز الطبيعي الإسرائيلي كاريش وأن صواريخ منظمته يمكن أن تضرب في أي مكان في إسرائيل. تم اعتراض ثلاث طائرات مسيرة تابعة لحزب الله في وقت سابق من هذا الشهر متجهة إلى كاريش. وقال غانتس إن لدى إسرائيل "درجة عالية من الردع" ضد لبنان وحزب الله، وهو أمر يدركه نصر الله جيدا. وأضاف غانتس أن العلاقات مع روسيا، التي توترت بسبب تهديد موسكو بوقف عمليات الوكالة اليهودية شبه الحكومية الإسرائيلية في روسيا، والتي تروج للهجرة إلى إسرائيل، قد تستمر في التدهور. لدينا علاقات مهمة للغاية مع روسيا"، قال. مشيرا إلى أن انحياز إسرائيل للغرب بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا يتطلب حساسية. أعتقد أننا بحاجة إلى التصرف بحساسية وإجراء حوار مع الروس"، قال.

في حين تأخر وفد إسرائيلي إلى روسيا لمناقشة الخلاف الدبلوماسي في التوجه إلى موسكو.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": المحكمة العليا تصادق على بقاء البؤرة الاستيطانية "متسبيه كراميم" على أراضي فلسطينية

بقلم جيريمي شارون

خلصت المحكمة إلى أن الأرض خصصت "بحسن نية" للمستوطنين الذين لم يعرفوا أنها ملك سكان قرية مجاورة؛ يمكن تطبيق هذا التكتيك القانوني على آلاف المنازل الأخرى؛ وقضت محكمة العدل العليا يوم الأربعاء بإمكانية بقاء البؤرة الاستيطانية "متسبيه كراميم" المبنية على أراض فلسطينية خاصة، في تراجع يأتي بعد عامين من إصدار أمر للدولة بإخلاء المستوطنين من قمة التل.

وقالت المحكمة إن البؤرة الاستيطانية غير القانونية ليست بحاجة إلى الإخلاء لأن الأرض خصصت من قبل الحكومة للمستوطنين بحسن نية. وينص القرار على تعويض أصحاب الأرض المسجلين أو من يثبتون ملكيتهم

للأرض. ويمكن للحكم، الذي يؤسس سابقة قانونية، والذي ألغى قرار المحكمة العليا الصادر في عام 2020 عن لجنة أصغر من القضاة، أن يمهد الطريق نظريًا لإضفاء الشرعية على آلاف المنازل الأخرى التي تواجه تحديات قانونية بسبب مطالبات الفلسطينيين بالأرض.

ورحب السياسيون والمنظمات اليمينية بالحكم، بما في ذلك زعيم المعارضة وزعيم الليكود عضو الكنيست بنيامين نتنياهو، على الرغم من ادعاء البعض أن الحكم لم يذهب بعيدًا بما يكفي لإضفاء الشرعية على المستوطنات المقامة على ممتلكات فلسطينية خاصة. وأشاد نتنياهو بالحكم وبمستوطني "متسبيه كراميم"، مضيفًا أنه سيشرعن الاستيطان رسميًا ويعمل على إضفاء الشرعية ونجاح "البؤر الاستيطانية والمستوطنات في جميع أنحاء البلاد" إن يتمكن من تشكيل حكومة يمينية جديدة بعد الانتخابات القادمة.

ودانت حركة "السلام الآن" الحكم قائلة إنه "يدوس على الحماية القليلة المتبقية للممتلكات الفلسطينية" في الضفة الغربية، وقالت إنه سيسمح بإضفاء الشرعية بأثر رجعي على "أراضي صادرها المستوطنون."

وفي حكمها لعام 2020 بشأن "متسبيه كراميم"، قضت المحكمة العليا بأنه يمكن من الناحية النظرية استخدام أداة قانونية دعمها المدعي العام آنذاك أفيخاي ماندلبليت والمعروفة باسم "تنظيم السوق" لحماية منازل المستوطنات والبؤر الاستيطانية من الهدم.

ويمنح مبدأ "تنظيم السوق" تقنينًا بأثر رجعي للمنازل الاستيطانية المبنية على الأراضي الفلسطينية طالما تم بناؤها "بحسن نية." لكن وضع القرار معايير عالية نسبيًا لـ"حسن النية"، وقضى بأن "متسبيه كراميم" لم تصل إلى هذا الحد، وبالتالي يجب هدمها. وفي استئناف أمام هيئة قضائية موسعة من سبع قضاة في المحكمة العليا، قال الممثلون القانونيون عن "متسبيه كراميم" إنهم استلموا الأرض في عام 1999 بحسن نية من قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، وهي مجموعة شبه حكومية تدير الأراضي الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وفي ذلك الوقت، توصلت حكومة رئيس الوزراء السابق إيهود باراك إلى ترتيب مع مجلس "يشع" الاستيطاني لإخلاء وهدم بعض البؤر الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك الموقع الأصلي لـ"متسبيه كراميم." وخصصت الحكومة، من خلال "وصي الممتلكات الحكومية في الأراضي" التابع لوزارة الدفاع، قطعة أرض جديدة للبؤرة الاستيطانية شمال شرق رام الله، على ما يبدو بدون علم بأن هناك مطالب بالأرض من قبل قرية دير جرير الفلسطينية المجاورة.

وفي عام 2011، قدمت مجموعة من الفلسطينيين من دير جرير، مدعين ملكية الأرض التي تقع عليها البؤرة الاستيطانية، التماسا إلى محكمة العدل العليا لإبعاد حوالي 40 عائلة مستوطنين. وبعد ذلك، أصدر سكان

"متسبيه كراميم" التماسًا خاصًا بهم إلى محكمة القدس المركزية، زاعمين أن وزارة الدفاع كانت مسؤولة عن استيطانهم في قمة التل وسط الضفة الغربية، بعد أن تم اعتبار موقعهم الأصلي غير قانوني.

وفي أغسطس 2018، قبلت محكمة القدس الالتماس، لكنها لم تحكم في مسألة ملكية العقارات. وبعد ذلك بعامين، حكمت المحكمة ضد "متسبيه كراميم"، لكن وافقت بعد ثلاثة أشهر على إعادة النظر في القضية بلجنة قضاة موسعة. وفي قرار اغلبية أربعة مقابل ثلاثة، حكمت المحكمة العليا يوم الأربعاء لصالح "متسبيه كراميم" وسمحت بتطبيق مبدأ "تنظيم السوق."

وكتب القاضي نعوم سولبيرغ في رأيه لصالح تطبيق "تنظيم السوق" على البؤرة الاستيطانية أنه لا يعتقد أن "المعيار التفسيري الذي علينا تبنيه يجب أن يكون ضيقًا." وأضاف أن "كلا الطرفين في هذه الاتفاقيات اعتقدا بصدق – والأهم من ذلك، بحسن نية – أن هذه المنطقة هي جزء من المنطقة التي استولى عليها الجيش"، والتي تم تخصيصها للمستوطنة من قبل منظمة الصهيونية العالمية. وكتب سولبيرغ أنه في هذه الحالة، يجب تطبيق مبدأ تنظيم السوق.

وبما أن الحكم يخفض من معايير "حسن النية"، فإن المنظمات الاستيطانية والمجموعات المعارضة للمستوطنات تعتقد أنه سيتمكن الآن تطبيق مبدأ "تنظيم السوق" على نطاق أوسع على حالات مماثلة في الضفة الغربية في المستقبل.

ورحب مجلس "يشع"، الذي يمثل السلطات المحلية في مستوطنات الضفة الغربية، بالحكم قائلا إن قرار المحكمة أيد ادعاءاته منذ عام 2011، وانتقد بشدة ما قال إنه "سنوات من التعذيب القضائي، وسنوات من هدر المنظمات اليسارية لموارد الدولة."

وانتقدت عضو الكنيست سيمحا روثمان من حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف الحكم، قائلة إنه على الرغم من أنه قدم حلا لـ"متسبيه كراميم"، إلا أنه ترك "آلاف المنازل في أنحاء يهودا والسامرة [الضفة الغربية] دون حل." وأضافت أن "المعالجة الجذرية فقط للنظام القضائي" يمكن أن تغير هذا الوضع.

وأدانت حركة "السلام الآن" القرار لإزالته الحماية القانونية عن الفلسطينيين أصحاب حقوق ملكية صالحة. وقالت المنظمة إن "القرار سيسمح بإضفاء الشرعية بأثر رجعي على العديد من الحالات التي استولى فيها المستوطنون على أراضي فلسطينية خاصة. من المؤسف أن الإجرام والسرقة تلقيا دعما اليوم من محكمة العدل العليا."

* * *

دراسة

الأزمة في ليبيا كصورة تعكس ميزان القوة المتغيرة في الشرق الأوسط

بقلم موشيه ألبو، باحث أول في معهد السياسات والإستراتيجيات في هرتسيليا

تميز النظام الإقليمي في العام الماضي بجهود المعسكرات المختلفة للتغلب على الخصومات والصراعات العسكرية من خلال التحركات الدبلوماسية وتجنب الانزلاق إلى الاحتكاك المباشر. وقلل الحوار الإستراتيجي الإيراني مع السعودية بوساطة العراق، والانعطاف الحاد في السياسة التركية الإقليمية من مناطق الاحتكاك والتوتر في المنطقة وساهم في إقرار وقف إطلاق نار تاريخي في ليبيا (تشرين الأول / أكتوبر 2020)، واليمن (أبريل 2022).

تركز هذه الورقة على ليبيا كدراسة حالة لتحليل التغيير في الديناميكيات الإقليمية. ولا شك في حقيقة أن قيام القوى الإقليمية المتنافسة بتعزيز قنوات الاتصال الدبلوماسي مع تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني يقلل من خطر حدوث تصعيد عسكري شامل. ومع ذلك، فإن الصراعات بين القوى الداخلية التي ترتكز على تاريخ من التنافس القبلي والتنافس بين مجموعات قوى جغرافية (الشرق ضد الغرب)، والصراع الأيديولوجي الديني (الإسلام السياسي / الإسلام المؤسساتي) قد يجر البلاد إلى مزيد من التصعيد حتى لو تعارض هذا مع مصالح القوى الاقليمية والدولية.

فيما يتعلق ب"إسرائيل"، فإن التغييرات والديناميكيات الإقليمية تفتح فرصة لتعزيز العلاقات الإستراتيجية مع تركيا، وصياغة أو تشكيل سياسة شرق أوسطية شاملة تستند إلى نقاط القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والأمنية التي تعزز من أهمية وضرورة إسرائيل" في المنطقة وأهمية "الاتفاقيات الابراهمية".
ويرتبط "نصف الكأس الفارغ" بالتغيير في سياسة دول الخليج تجاه إيران: الحوار الإستراتيجي الذي تجريه السعودية مع إيران بوساطة العراق، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. الأمر الذي قد يشكل تحدياً لإستراتيجية "إسرائيل" الإقليمية في المستقبل.

صورة الوضع في ليبيا

أدى الركود السياسي في ليبيا وتفاقم الاستقطاب بين الخصوم السياسيين والمصالح القبلية والصراع على السلطة بين الميليشيات المسلحة إلى صراع عنيف (22 يوليو) أودى بحياة نحو 13 ضحية وعشرات الجرحى، وأثار المخاوف من الانزلاق إلى فصل آخر من الحرب الأهلية الدموية في البلاد. في تشرين الأول / أكتوبر 2020 تم التوقيع على وقف شامل لإطلاق النار بين حكومة الاتحاد الوطني وقوات الجيش الوطني

تحت ضغط إقليمي ودولي تقرر فيه سحب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، وتشكيل حكومة وحدة مؤقتة تقود إلى انتخابات رئاسية. هذه الخطوة التي حظيت بدعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والولايات المتحدة كان من المفترض أن تساعد في استقرار البلاد، والسماح بإقامة نظام سياسي مقبول على جميع عناصر القوة في البلاد. وتم تعيين عبد الحميد الدبيبة رئيسًا مؤقتًا للوزراء في طرابلس وكان من المفترض أن يقود البلاد إلى الانتخابات في ديسمبر 2021.

تم تأجيل الانتخابات بسبب سلسلة من الخلافات الجوهرية بين المتنافسين، ولكن يرجع ذلك أساسًا إلى عدم استعداد أي حزب لقبول خسارة محتملة في الانتخابات وتفضيل الحفاظ على الوضع الراهن على خطر الانحدار إلى العنف. وردا على تأجيل الانتخابات دعا مجلس النواب في طبرق إلى حل "المجلس الرئاسي" في طرابلس وعين وزير الداخلية الأسبق فتحي باشاغا في منصب رئيس الوزراء الجديد. ومع ذلك رفض رئيس الوزراء بالإنابة في طرابلس الدبيبة، قبول قرار البرلمان بتعيين حكومة انتقالية مؤقتة والاستقالة. لا يزال يُنظر إلى دبيبة على أنه رئيس الوزراء الشرعي لليبيا من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ولكن ليس من قبل حكومة باشاغا.

في صراع العروش في ليبيا تتغير الولاءات حسب المصالح. فتحي باشاغا الذي كان وزيرا للداخلية في حكومة طرابلس ولعب دورا كبيرا في كبح الهجوم الذي قاده اللواء حفتر في 2019 لاحتلال المدينة يدعمه حاليا نفس اللواء حفتر وقواته في مطالبته باستبدال الدبيبة. يتزايد الخوف من انزلاق البلاد مرة أخرى إلى الحرب الأهلية التي اندلعت في 2014-2020 في ضوء الوضع الاقتصادي الصعب الذي يثير احتجاجًا عامًا عنيفًا ضد القيادة السياسية (ضد كل من الدبيبة وباشاغا).

على الرغم من حقيقة أن ليبيا من الدول الغنية بالنفط والموارد الطبيعية في المنطقة، إلا أن الركود والفساد من عهد القذافي والدمار الواسع النطاق الذي سببته الحرب الأهلية أدى إلى أزمة اقتصادية عميقة وهي تشتد في ظل الأزمة العالمية والأزمة السياسية التي تحول دون أي تقدم. وفي هذا السياق نزلت حشود في مطلع شهر تموز / يوليو الجاري إلى شوارع طبرق وأضرمت النار في مجلس النواب، وفي الوقت نفسه خرج الآلاف في طرابلس احتجاجا ضد المليشيات المسلحة وضد ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانقطاع التيار الكهربائي الطويل في الصيف الحار والبطالة والفقر وعدم وجود أفق سياسي يمكن أن يُقدم مخرجًا من الوضع الصعب.

اللعبة الإقليمية في ليبيا

كان أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع المعارك بين الأطراف المتحاربة في ليبيا هو التدخل الخارجي من قبل قوى إقليمية ودولية .وانقسمت المعسكرات المتنافسة بين تركيا وقطر اللتين دعمتا حكومة طرابلس والإمارات العربية المتحدة ومصر وفرنسا وروسيا التي دعمت حكومة طبرق والجنرال حفتر. يدور الصراع بين المعسكرات حول الموارد الطبيعية والطاقة والمعابر المائية الاستراتيجية وأمن الحدود والقدرة على التأثير على الحكومة الليبية المستقبلية. وفشلت الأمم المتحدة في فرض حظر الأسلحة وتدفق المستشارون العسكريون والمرتزقة وأنظمة الأسلحة المتقدمة إلى كلا الجانبين الذين يتقاتلون في ليبيا وأججوا النيران.

وشكل الدفء في العلاقات بين تركيا والإمارات العربية المتحدة الذي تجلى في زيارة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد إلى أنقرة في نوفمبر 2021 (حيث تم التوقيع على استثمار إماراتي بقيمة 10 مليارات دولار)، وقيام أردوغان بالرد بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير الماضي فرصة لتوسيع التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والأمن بين الدولتين، وفي سياق ليبيا – لإمكانية الترويج لمعادلة من شأنها أن تساعد في استقرار البلاد ومنع اندلاع نزاعات عسكرية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك قلل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ومصر بعد 9 سنوات من الانقطاع والذي تجلى في تعيين سفير في القاهرة (أبريل 2022) ، وفي تصريحات أردوغان المتكررة بشأن رغبته في تعزيز العلاقات بين البلدين إلى جانب تعزيز التعاون في الطاقة وخاصة في مجال الغاز، وفي مجال التجارة بين الدول خلال عام 2021 (زيادة بنسبة 32.6٪) واستمرار الزيادة في عام 2022، بشكل كبير من الدافع لدى الأطراف في الترويج لخيار عسكري في ليبيا لتحقيق أهدافهم في الساحة.

في الأشهر الأخيرة بدأت تركيا في العمل مباشرة مع حكومة طبرق، بل وبدأت في الترويج لافتتاح قنصلية في بنغازي. وتعمل مصر من جانبها على تعزيز الاستقرار في ليبيا من خلال الحوار المباشر مع الحكومة في طرابلس والحكومة في طبرق بهدف إخراج القوات الأجنبية من البلاد (خاصة المستشارين العسكريين الأتراك) وإعادة العمال المصريين للعمل هناك، والفوز بمناقصات إعادة الإعمار والتنمية في البلاد. وسيتطلب تجدد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا تدخلًا مصريًا في ظل الخوف من تمركز العناصر "الإرهابية "والإخوان المسلمين على حدودها (1115 كم)، وإلحاق الضرر بمشاريع التنمية وإعادة الإعمار وعودة العمال المصريين إلى ليبيا، وقد يكون له أيضًا تأثير على علاقاتها الاستراتيجية (بشكل رئيسي من حيث التجارة والطاقة) مع تركيا.

الزاوية "الإسرائيلية"

في تشرين الثاني / نوفمبر 2019 وقعت تركيا اتفاقيتين ذاتي أهمية استراتيجية طويلة الأمد مع حكومة طرابلس: وهما ترسيم الحدود الاقتصادية البحرية بين البلدين، واتفاقية تعاون عسكري. وسمحت الاتفاقيات لتركيا بترسيخ وجودها عسكريًا في ليبيا وتطوير احتياطيات الغاز والنفط في المياه الاقتصادية، وتوسيع نفوذها إلى إفريقيا وأوروبا من خلال ترسيخ موطئ قدم لها في المنطقة.
وجاءت الخطوة التركية لترسيخ موقعها في شرق البحر الأبيض المتوسط ولمنع التحركات أحادية الجانب من قبل القوى الإقليمية – مثل مشروع شرق البحر المتوسط بين "إسرائيل" واليونان وقبرص؛ مما زاد من التوتر الشامل مع أنقرة. وأدى الانسحاب الأمريكي من دعم مشروع شرق البحر المتوسط (كانون الثاني (يناير) 2022) إلى إلغاء المشروع، بل زاد مستقبلاً من احتمال دراسة تصدير الغاز الطبيعي من حقل لفيتيان إلى أنقرة وتعزيز التعاون بين الدولتين في الطاقة. هذه الإمكانية هي عنصر مركزي في "معايرة" السياسة الخارجية التركية تجاه "إسرائيل."

في السنوات الأخيرة، كان شرق البحر الأبيض المتوسط مساحة احتكاك حول موارد الطاقة بين القوى الإقليمية والدولية وهو الشيء الذي أثر و"أشعل" الحرب الأهلية في ليبيا، وزاد من رغبة كل جانب في تحديد طبيعة وركائز الحكومة الليبية المستقبلية. ويعتبر "تغيير الاتجاه" في السياسة الإقليمية التركية فرصة للحد من التوترات في شرق البحر المتوسط ولتعزيز التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة والأمن بين جميع الأطراف، بما في ذلك "إسرائيل". إن الحفاظ على الاستقرار الليبي شرط لتحقيق هذه الإمكانات.

الأهمية

تعمل القوى الإقليمية على الحفاظ على الاستقرار الهش في ليبيا، لكن القوى الداخلية المزعزعة للاستقرار، والانقسامات السياسية العميقة بين طرابلس وطبرق والعداوات القبلية والأيديولوجية والأزمة الاقتصادية الحادة قد تدفع البلاد إلى موجة أخرى من العنف. تسعى تركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة إلى الحفاظ على الاستقرار الشامل في ليبيا في ضوء الأزمة العالمية وضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني. من ناحية أخرى يركز النظام الدولي على الحرب في أوكرانيا ومواجهة تكاليفها ولا يهتم بالدفع بعمليات الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا. في هذه المرحلة لم تتبلور التوترات الداخلية لتصل إلى تصعيد بسبب التأثير المُلجم للقوى الإقليمية.

يتيح الاستقرار في ليبيا استمرار ترسيخ العلاقات بين تركيا ودول الخليج ومصر ويفتح مساحة للتعاون الاستراتيجي بين الدول. والأهم من ذلك أن الاستقرار يحيد "انفجارا استراتيجيا" قد يؤدي إلى مزيد من

الاحتكاك بين الدول في النضال على صورة أو شكل ليبيا والاستفادة من مواردها. ويعتمد اهتمام "إسرائيل" في تنظيم العلاقات السياسية والأمنية مع تركيا إلى حد كبير على تحييد الاحتكاكات في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى دمج تركيا كقوة براغماتية وغير معادية في النظام الإقليمي.

* * *

تقارير

تقرير حكومي إسرائيلي عن الإخفاق بمواجهة هبّة الداخل المحتل

ترجمة: عدنان أبو عامر/ موقع عربي21

ما يزيد على العام على المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها المدن الفلسطينية المحتلة في أراضي48، أصدر مراقب دولة الاحتلال ماتنياهو إنغلمان تقريره الإجمالي عن تلك الأحداث، ويكشف فيه عن سلسلة من الإخفاقات التي أدت إلى فقدان السيطرة. وقال إن الإخفاقات تنوعت بسبب فشل المخابرات، مرورا بعدم التنسيق مع أجهزة الأمن، إلى رد الفعل المتردد، وبينها قلة التدريب والموارد وانهيار مقاسم الشرطة.

ويشير التقرير الذي كشف مقتطفات واسعة منه موقع "واللا"، إلى أن شرطة الاحتلال "لم تكن مستعدة لأعمال التظاهرات التي اندلعت خلال حرب غزة في المدن المسماة المختلطة، ذات التواجد العربي واليهودي، وفشلت في التعامل معها". وأكد أن ذلك "يشير إلى إخفاقات خطيرة لجهاز الأمن العام- الشاباك، وعجز قوات الأمن، لأنهما معا فشلا في تقييم خطورة الأحداث التي قد تندلع، وغياب التنسيق بينها، وعدم اعترافها بتوجيهات الحكومة، وربما ذلك لعدم وجود برنامج لجمع المعلومات الاستخباراتية من شبكات التواصل الاجتماعي، والنقص في عملاء المخابرات الناطقين باللغة العربية".

وأضاف التقرير أن "عدد ضباط الشرطة الذين واجهوا المحتجين من فلسطينيي48 كان أقل بكثير مما هو مطلوب، ولم يكن تدريبهم جيدا، ولم يقدموا الاستجابة العملياتية اللازمة للتهديد الذي حددوه بأنفسهم، وفي الوقت ذاته انهار الخط الساخن 100 تحت العبء، وبقيت آلاف مكالمات الإسرائيليين المعرضين للخطر دون إجابة".

وأشار إلى أنه "رغم مرور عام وثلاثة أشهر، فلم تقدم الشرطة بعد تقريرها النهائي عن تلك الأحداث، لأنها ركزت كل جهودها على القدس فقط". وأكد التقرير أنه "لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة في الاستخبارات، وفجوات عديدة في نقل المعلومات الاستخبارية إلى الوحدات الميدانية، ولم يتم تكوين صورة استخباراتية حقيقية عما يحدث على الأرض في مدن اللد والرملة ويافا وعكا، سواء بسبب عدم تركيب برمجيات في أنظمة الشرطة لجمع المعلومات الاستخبارية، أو بسبب الاعتماد على الجمع اليدوي لها، وهي لم تكن كافية".

واليوم بعد مرور 15 شهرا على احتجاجات هبة مايو في فلسطين المحتلة 48، يمكن القول إن أجهزة أمن الاحتلال فشلت في فهم الموقف وتقديره، رغم أنها حدّدت قبل اندلاع حرب غزة وجود اتجاه لتصاعد التوتر بين فلسطينيي48، والخطر المحتمل الكامن في احتمال اندلاع احتكاكهم مع المستوطنين، لكن أداءها عند اندلاع الاحتجاجات جاء منخفضا.

وصحيح أنها واجهت صعوبات تشغيلية بسبب مشاكل التنسيق مع الشرطة، لكن الفشل الحقيقي كان في أنها لم تتوقع أن ينتفض فلسطينيو48 نصرة لأشقائهم في غزة والقدس. وعانت شرطة الاحتلال وقواها الأمنية من النقص الحاد في قواها العاملة في المدن التي تصفها بـ"المختلطة"، ما نتج عنه وجود تقديرات استخبارية بأن الاحتجاجات قد تندلع فقط في القدس.

وفي حين تم تعزيز شرطة القدس بـ1400 عنصر شرطة، فقد واجهت مدينة اللد نقصا بنسبة 57% في عدد شرطتها، وهنا تغذية راجعة أمام الفلسطينيين لأهمية تشتيت أنظار الاحتلال في أكثر من جبهة، لأنها تكشف عن ثغرات في عدم قدرته على الإحاطة بها جميعا، بسبب العدد القليل لأفراد شرطته وقواه الأمنية.

* * *